المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن اتبع هديهم إلى يوم الدين، أما بعد :

فهذا بحث جاء بعنوان"اعتراضات ابن مالك على النحاة في باب الإضافة"، والذي دفعني إلى الكتابة فيه أسباب عدة، من أهمها أن كل باحث نحوي أياً كانت درجته العلمية له صحبة طويلة مع مصنفات ابن مالك، بداية من الألفية وشروحها، ثم بمنظومته الكافية الشافية وشرحها، ثم إذا أراد المزيد من التفصيل والدراسة النحوية المقارنة توجه إلى كتابه" شرح التسهيل"، يغوص في أعماقه، ويستخرج منه كنوزه وجواهره، ويتتبع آراء النحاة ومذاهبهم يسردها صاحبها، ثم يختار ما يراه صواباً وصحيحاً، ويرد ما يراه شاذاً وضعيفاً ... وهكذا كنتُ أحد هؤلاء الذين تواصلوا مع "شرح التسهيل" زمناً طويلاً، سواء في إعداد المحاضرات التي تلقى على طلاب اللغة العربية، أو في فترات كتابة بحوث الترقيات العلمية، وخلال هذا التواصل وجدتُ أن ابن مالك يكثرُ من اعتراضاته على النحاة، بل ربما لا تمر مسألة في باب من الأبواب النحوية إلا يبدي فيها رأيه، اختياراً وترجيحاً، تصويباً وتصحيحاً، نقداً و اعتراضاً، أوتفنيداً وتضعيفاً، فأردتُ أن أختار اعتراضاته على النحاة في باب الإضافة لتكون مثالاً في بيان منهجه الذي اتبعه في تلك الاعتراضات، فهل كان متعصباً لمدرسة نحوية ضد مدرسة نحوية أخرى ؟ هل كانت اعتراضاته أو تصويباته مجردة من الأدلة السماعية أو القياسية والعقلية؟ أكان أسلوبه في النقد النحوي أسلوباً هادئاً ليناً، أم كان أسلوبه فيه حدة وشدة ؟

أكان ابن مالك مجرد عالم نحوي يسرد آراء النحاة في المسائل سرداً، أم أنه كان يعمل فيها عقله، وينظر إليها بعين فاحصة، وبصيرة ناقدة، ويصدر فيها الأحكام النحوية المشهورة من حيث الضعف والصحة، والشذوذ والندرة، أو القلة والكثرة؟، هل كانت لابن مالك في اعتراضاته على النحاة في باب الإضافة آراء نحوية تفرد بها أم كان مجرد مرجح ومصوب لبعض الآراء والأقوال والمذاهب؟

هذه الأسئلة وسواها دفعتني إلى الكتابة في هذا الموضوع، لعلي أجد عنها إجابة مفصلة شافية.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن أجعله في مبحثين:

المبحث الأول: اعتراضات ابن مالك على النحاة، وجاء هذا المبحث في اثنتي عشرة مسألة .

المبحث الثاني : منهج ابن مالك في اعتراضاته على النحاة، وجاء هذا المبحث في مسألتين اثنتين .

وكانت دراستي لتلك المسائل النحوية في ضوء المنهج التالي:

١- اخترت لكل مسألة عنواناً .

٢- بدأت المسألة في بيان آراء النحاة ومذاهبهم فيها .

٣- انتقلت بعد ذلك إلى ذكر رأي ابن مالك فيها، وبيانه مفصلاً .

٤- لم أكن مجرد ناقل لآراء ابن مالك وترجيحاته وتصويباته إنما كنت في معظم الأحيان أرجح الرأي الذي اختاره ابن مالك، أو أرده في ضوء ما اجتمع لدي من أدلة سماعية أو قياسية وعقلية من خلال اطلاعي على كثير من المصادر والمراجع التي تحدثت عن تلك المسائل النحوية في باب الإضافة

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على رسولنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

المبحث الأول:اعتراضات ابن مالك على النحاة.

المسألة الأولى: إضافة المصدر إضافة محضة.

ذهب جمهور النحاة إلى أن إضافة المصدر إضافة محضة[١]، واختار هذا القول ابن مالك في كتابه شرح التسهيل، وإليه أشار بقوله :" ثم نبهت إلى أن الصحيح كون إضافة المصدر محضة"[٢]، وذهب ابن بَرْهَان [٣] إلى أن إضافة المصدر لمرفوعه أو منصوبه إضافة غير محضة [٤]، ومن النحاة الذين اختاروا هذا القول ابن الطراوة[٥]، وابن الدهان[٦]، وضعَّف ابن مالك مذهب ابن برهان بقوله : " والذي ذهب إليه ابن برهان ضعيف ".[٧]

---

(١) – الإضافة المحضة أو المعنوية : ما كان المضاف فيها غير وصف كإضافة المصدر، والوصف غير العامل، وهي التي تفيد الاسم المضاف وتكسبه التعريف إن كان المضاف إليه معرفة، والتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة، وسميت محضة لأنها خالصة من تقدير الانفصال .

(٢) – شرح التسهيل :٢٢٨\٣.

(٣) – توفي سنة ٤٥٦هـ.

(٤) – شرح اللمع لابن برهان: ١٠٣\١، وينظر في رأيه في الارتشاف :١٨٠٥\٤، والمقاصد الشافية :٤\ ١٩، وهمع الهوامع : ٥٠٥\٢ والمساعد على تسهيل الفوائد :٣٣٢\٢ .

(٥) – ينظر في رأيه في : التذييل والتكميل : ٢٩\١٢، والمساعد على تسهيل الفوائد : ٣٣٢\٢ .

(٦) – الكواكب الدرية : ٦٦\٢.

(٧) –شرح التسهيل :٢٢٨\٣.

واستدل ابن مالك على صحة ما ذهب إليه بأدلة أربعة :

أولها : " أن المصدر المضاف أكثر استعمالاً من غير المضاف، فلو جعلت إضافته في نية الانفصال لزم جعل ماهو أقل استعمالاً أصلاً، وهو خلاف المعتاد ".

ثانيها : : إضافة الصفة[١] إلى مرفوعها أو منصوبها منوية الانفصال بالضمير[٢] فيها"، والمصدر بخلاف ذلك، فتقدير انفصاله[٣] مما هو مضاف إليه لا محوج إليه، ولا دليل عليه".[٤]

أما الدليل الثالث الذي استدل به ابن مالك على أن إضافة المصدر إضافة محضة فهو أن مصدر المضاف واقع موقع حرف مصدري موصول بالفعل [٥]، نحو:

أعجبني قيام زيدٍ، أي : أن يقوم زيدٌ، "خلافاً للصفة المضافة إلى مرفوعها أو مفعولها ؛ لأنها واقعة موقع الفعل المفرد[٦]، نحو : مكرم الضيف، أي : أكرم ضيفه، وحسن الوجه، أي: حسن وجهه، والموصول المشار إليه محكوم بتعريفه، فليكن الواقع موقعه كذلك".[٧]

الدليل الرابع : " أن إضافة المصدر المضاف إلى معرفةٍ معرفةٌ ؛ ولذلك لا ينعت إلا بمعرفة [٨]، فلو كانت إضافته غير محضة لحكم بتنكيره، ونعت بنكرة، ولجاز دخول رُبَّ [٩] عليه، وأن يجمع فيه بين الألف الألف واللام، نحو: يارُبَّ غابطنا، ورأيت الحسن الوجه[١٠] .

أما ابن برهان فقد استدل على جعل إضافة المصدر إضافة غير محضة بما ذكره "أن المجرور به مرفوع المحل أو منصوبه فأشبه الصفة[١١]، نحو قيامُ زيدٍ، و" أكلُ الطعامِ، فالأول مثل : حسنُ الوجهِ، أي قامَ زيدٌ، والثاني مثل : زائرُ العمِّ أي : أكلَ الطعامَ.[١٢]

وذهب ابن الطراوة إلى أن "عمل المصدر بالنيابة عن الفعل أقوى من الصفة العاملة بالشبه، بدليل اختصاصها ببعض الأزمنة دونه.[١٣]

---

(١) –أي : الوصف، اسم الفاعل، أو الصفة المشبهة.

(٢) – مثل : زيد حسن الوجه، إذ يصح أن ينوى انفصالها فيقال : حسن وجهه، ومكرم الضيف، ينوى الانفصال فيقال:أكرم ضيفه.

(٣) – ففي قولنا : قيام زيدٍ، لاينوى الانفصال، فلا يقال : قام زيدٌ، وكذلك في قولنا : إكرام زيدٍ، لاينوى الانفصال فلا يقال أكرمَ زيداً.

(٤) –شرح التسهيل :٢٢٨\٣.

(٥) – شرح التسهيل :٢٢٨\٣.

(٦) – شرح التسهيل :٢٢٨\٣.

(٧) – شرح التسهيل :٢٢٨\٣.

(٨) – مثل أعجبني إكرامُ زيدٍ الجميلُ، ولايقال : أعجبني إكرامُ زيدٍ جميلُ .

(٩) – مثل : إكرامُ الضيف، لايقال : يارُبَّ إكرام الضيف، خلافاً للمضاف الصفة ؛ نحو: يامكرم الضيف .

(١٠) – شرح التسهيل :٢٢٨\٣.

(١١) – شرح التسهيل :٢٢٨\٣، وهمع الهوامع :٥٠٥\٢.

(١٢) – شرح التسهيل :٢٢٨\٣.

(١٣) – همع الهوامع :٥٠٥\٢.

بعد عرض أدلة ابن مالك وابن برهان يترجح لي في هذه المسألة أن إضافة المصدر إضافة محضة، وذلك لما يأتي :

١- الأدلة التي ذكرها ابن مالك وأقواها الدليل الرابع وهو " أن المصدر المضاف إلى معرفةٍ معرفةُ، ولذلك لايُنْعت إلا بمعرفة، ولو كانت إضافته غير محضة لحكم بتنكيره، نحو: أعجبني إكرامُ زيدٍ الجميلُ، إذ لايصح أن يقال: أعجبني إكرامُ زيدٍ جميلُ.

٢- إن المضاف المصدر لا يدخل عليه :رُبَّ"، فلا يقال :يا رُبَّ إكرام الضيفِ، خلافاً لجواز دخول "رُبَّ" على الوصف، نحو: يارُبَّ مكرمِ الضيفِ، وفي هذا دليل على أن المضاف المصدر إضافته إضافة محضة

٣- رجح كثيرٌ من النحاة رأي ابن مالك، ومنهم : ابن عقيل[١]، والشاطبي[٢]، والسيوطي [٣]

المسألة الثانية: هل تكون الإضافة بمعنى "في"؟

ذهب أكثر النحاة إلى أن الإضافة تكون على معنى "مِنْ "، ومعنى" اللام"، وأغفلوا كما ذكر ابن مالك مجيئها بمعنى "في"، جاء ذلك في قوله " وقد أغفل النحويون التي بمعنى "في"، وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح".[٤]

واستدل الناظم على مجيء الإضافة بمعنى "في" بشواهد من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب شعراً ونثراً، فمن القرآن الكريم [٥] قوله تعالى(وهو ألدُّ الخصام)[٦] أي :ألد في الخصام، وقوله تعالى تعالى (للذين يؤلون من نسائهم تربصُّ أربعةِ أشهرٍ)[٧]، أي تربصٌ في أربعة أشهرٍ، وقوله وقوله تعالى (بل مكرُ الليل والنهار)[٨]، أي: بل مكرٌ في الليل وفي النهار.

واستشهد على صحة مذهبه من الحديث الشريف بقول الرسول صلى الله عليه وسلم يما رواه الترمذي:" فلا يجدون أعلم من عالم المدينة "[٩]، أي:مِنْ عالمٍ في المدينة.

---

(١) -المساعد على تسهيل الفوائد:٣٣٢\٢.

(٢) -المقاصد الشافية :١٩\٤ .

(٣) – همع الهوامع:٥٠٥\٢.

(٤) -شرح التسهيل :٢٢١\٣.

(٥) -لمزيد من الشواهد القرآنية ينظر في : شرح التسهيل: ٢٢١\٣.

(٦) -البقرة ٢٠٤.

(٧) -البقرة ٢٢٦.

(٨) -سبأ٣٣.

(٩) – أخرجه الترمذي في سننه معنى الترمذي، كتاب العلم، باب ماجاء في عالم المدينة، وقال عنه حديث حسن، ينظر في سنن الترمذي : ٤٦\٥ .

ومن استدلاله بكلام العرب على مجيء الإضافة بمعنى "في" قولهم :" شهيدُ الدار، وقتيل كربلاء"[١]، أي: شهيدٌ في الدار، وقتيلٌ وقتيلٌ في كربلاء .

أما الشواهد الشعرية التي استشهد بها فهي كثيرة [٢]، منها قول عمر بن أبي ربيعة :

من الحور ميسْان الضُّحى بَخْتَرِيةٌ ثَقَالٌ متى تنهضْ إلى الشيء تفترِ[٣].

ومنها قول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

تَسائل عن قَرْمٍ هِجَانٍ سَمَيْذَعٍ
لدى البأس مغوار الصباح جَسُورِ[٤].

ومنها قول الشاعر:

وماكنا عشية ذي طُليح
لئام الروع إذ أَزَمَتْ أَزامِ[٥].

أي: وموضع الشاهد في الأبيات الشعرية السابقة، ميسان في الضحى، مغوار في الصباح، لئام في الروع .

وبعد أن أورد الناظم هذه الشواهد المقتبسة من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب قال : "لايخفى أن معنى "في" في هذه الشواهد كلها صحيح ظاهر لا غنى عن اعتباره، وأن اعتبار معنى غيره ممتنع، أو متوصل إليه بتكلف لا مزيد عليه، فصحَّ ما أردناه"[٦] .

وقد اعترض بعض النحاة على ابن مالك فيما ذهب إليه، منهم ابنه، ورد على أبيه بأوجه عدة ذكرها في شرحه[٧] : أولها:" أن إثبات هذه الإضافة يستلزم دعوى كثرة الاشتراك في معناها، وهو على خلاف الأصل[٨]، ثانيها :" أن كل مااستدل به يصح فيه معنى إضافة اللام مجازاً ...لأن المجاز خير من الاشتراك"[٩].

وقد دافع الشاطبي عن مذهب ابن مالك في ورود الإضافة بمعنى "في"، ورد على ابن الناظم بقوله :"وله أن يجيب بأن الدليل هو المتبع، وقد دل على وجود إضافة "في" كما بين، فلا بد من اتباعه، وترك القول به مع قيام الدليل إهمال للدليل من غير موجب، وهو باطل باتفاق" .[١٠]

---

(١) -شرح التسهيل: ٢٢١\٣.

(٢) -بلغت سبعة شواهد شعرية، ينظر مفصلاً في شرح التسهيل :٢٢١\٣،٢٢٢.

(٣) -شرح التسهيل :٢٢١\٣،والتذييل ٨\١١٢، وشرح الكافية الشافية :٩٠٨\٢، والبيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه :١٠٥، وميسان الضحى:لا تقوم حتى يرتفع الضحى، أي أنها منعمة، بخترية :متبخترة ثقال : ثقيلة الأرداف تفتر : تضعف.

(٤) – شرح التسهيل :٢٢١\٣،وينظر في الشاهد في : ديوان : حسان بن ثابت ١٣٣\٢، والتذييل والتكميل :٨\١١٢، وشرح الكافية الشافية :٩٠٨\٢، والقرم :السيد، الهجان : الكريم، الحسب، السميع : الشريف، الشجاع.

(٥) -شرح التسهيل :٢٢٢\٣، وأزمت: نزلت، والأزام :الشدة، وينظر فيه في التذييل :٩\١١٢.

(٦) -شرح التسهيل:٢٢٢\٣.

(٧) – شرح ابن الناظم : ١٤٦.

(٨) -المصدر السابق :١٤٦.

(٩) – شرح ابن الناظم : ١٤٦ .

(١٠) – المقاصد الشافية : ١٤\٩، ١٠.

في ختام الحديث عن هذه المسألة النحوية أشير إلى أمرين :

١- قول ابن مالك " وقد أغفل النحويون التي بمعنى "في"، يظهر لي أن فيه سقطاً لم ينتبه إليه المحققان، وفي ضوء مراجعتي لما نقله النحاة عن ابن مالك في هذه المسألة تبين لي أن النص الصحيح هو قوله " وقد أغفل أكثر النحويين "، وقد جاء هكذا في التذييل والتكميل : ٩\١١٢، وارتشاف الضرب : ١٨٠\١٤، وشرح الكافية الشافية : ٩٠٦\٢، والمساعد على تسهيل الفوائد : ٣٢٩\٢ .

٢- وجدت لأبي حيان الأندلسي رأيين في تعقيبه على ما ذكره ابن مالك في هذه المسألة، أما الأول: فقد نص عليه في كتابه "التذييل والتكميل" بقوله معقباً على كلام ابن مالك :" "وهذه الإضافة بمعنى "في" لا أعلم أحداً ذهب إليه غيره"[١]، وقال في ارتشاف الضرب :" وعند عبدالقاهر [٢] أن ثم إضافة تقدر بـــــ"في"، وذلك في قولنا : فلانٌ ثَبْتُ الغدرِ، أي: ثبت في الغدر ".[٣]

ويمكن تفسير ذلك أن كتاب ارتشاف الضرب لأبي حيان هو اختصار [٤]لكتابه "التذييل والتكميل "، وربما تراجع عن رأيه الأول كما ذكره في "التذييل" بعد اطلاعه على رأي "عبدالقاهر الجرجاني " في هذه المسألة النحوية.

والصحيح أن ماذكره ابن مالك من جواز ورود الإضافة بمعنى "في" قد سبقه إليه بعض النحاة، منهم : عبدالقاهر الجرجاني [٥]، وابن وابن الحاجب[٦] في كتابه " الكافية في النحو"[٧].

٣- إن مجيء الإضافة بمعنى "في" كما ذهب إليه ابن مالك "ثابت" في الكلام الصحيح، بالنقل الصحيح، "وأن اعتبار معنى غيره ممتنع، أو متوصل إليه بتكلف لا مزيد عليه[٨].

---

(١) – التذييل والتكميل :٩\١١٢.

(٢) – أي عبدالقاهر الجرجاني.

(٣) ارتشاف الضرب :١٨٠\١٤.

(٤) –ينظر في مقدمة ارتشاف الضرب : ٣١١.

(٥) – ارتشاف الضرب:١٨٠\١٤.

(٦) –المتوفى سنة ٦٤٦ هـــ.

(٧) – شرح كافية ابن الحاجب :٢٣٧\٢١.

(٨) شرح التسهيل:٢٢٢\٣.

المسألة الثالثة: تقديم معمول المضاف إليه على المضاف .

ذهب جمهور النحاة إلى أنه لا يجوز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، فلا يقال عندهم : أنت أولٌ قاصدٍ خيراً، خيراً أنت أول قاصدٍ، حيث قُدِّم معمول المضاف إليه "خيراً" على المضاف "أولُ"، واختار ابن مالك مذهب الجمهور في كتابه "شرح التسهيل" ؛ لأن المضاف إليه كصلةٍ للمضاف، فلا يتقدم على المضاف معمول المضاف إليه [١]، فإذا كان المضاف – كما قال– "غير" مراداً به النفي، جاز أن يتقدم عليه معمول ما أضيف إليه، كما يتقدم معمول المنفي بـــ"لم"

ولن، و"لا"[٢]، نحو قولنا : أنا زيداً لم أضرب، وزيداً لا أضربُ، وذلك بتقديم المعمول"زيداً" على الفعل "أضرب" فإذا جاز ذلك جاز أن نقول أيضاً:أنا زيداً غيرُ ضاربٍ[٣]، وذلك بتقديمه معمول المضاف إليه إليه "زيداً على المضاف "غير"، ولو لم يرد به "غير" النفي لم يجز تقديم ما أُضيف إليه كقولك : أكرمُ القومِ غيرُ شاتمٍ زيداً، فلو قال: أكرمُ القومِ زيداً غيرُ شاتمٍ لم يجز ؛ لأن النفي غير مراد"[٤].

وأجاز الكسائي تقديم معمول المضاف إليه على المضاف بلا شرط، وقد اعترض عليه ابن مالك بقوله :" وحكى ثعلب أن الكسائي أجاز أن يقال : أنت أخانا أولُ ضاربٍ، بمعنى أنت أولُ ضاربٍ أخانا، وغير الكسائي يمنع ذلك، وهو الصحيح"[٥].

أما الأدلة التي استدل بها ابن مالك على صحة جواز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف مع "غير" إذا أريد به النفي، فقد وردت في القرآن الكريم، والشعر العربي، فمن القرآن الكريم قوله تعالى (على الكافرين غير يسير)[٦]، إذ تقدم معمول المضاف إليه، " على الكافرين" على المضاف "غير" .

ومما استشهد به على جواز هذه المسألة النحوية من الشعر العربي قول الشاعر:

فتى هو حقاً غيرُ ملغٍ فريضةً
ولا تتخذ يوماً سواه خليلاً[٧].

ومثله:

إنَّ امرأ خصني يوماً مودتَهُ
على التنائي لَعندي غير كُفُورِ[٨].

وبعد أن أورد ابن مالك هذين الشاهدين قال: والأصل: غير ملع حقاً، وغير مكفور عندي، وجاز التقديم لأن المنفي مراد، كأن الأول قد قال: هو حقاً لا يلغى، وكأن الثاني

---

(١) – شرح التسهيل" ٢٣٦\٣

(٢) – شرح التسهيل" ٢٣٦\٣

(٣) –ينظر في شرح الكافية الشافية:٩٩٥\٢، ٩٩٦.

(٤) – شرح التسهيل" ٢٣٦\٣

(٥) –شرح التسهيل : ٢٣٦\٣،وينظر في رأي الكسائي في : مجالس ثعلب :١٤١\١، وارتشاف الضرب :١٨١٢\٤، وهمع الهوامع:٥١٠\٢.

(٦) –المدثر : ١٠، وقد استشهد بها في شرح الكافية الشافية: ٩٩٦\٢.

(٧) –شرح التسهيل:٢٦٣\٣، وينظر في البيت في : التذييل والتكميل :٥٥\١١٢، وهمع الهوامع :١٠\٢.

(٨) –شرح التسهيل : وينظر في البيت في شرح الكافية الشافية :٩٩٥\٢، والتذييل والتكميل:٥٥\١١٢، والمساعد على تسهيل الفوائد :٣٣٧\٣.

قال : على التنائي لا يُكْفَرُ عندي "[1] في ضوء ماسبق بيانه أشير إلى هذين الأمرين المهمين :

١- إن ماذكره ابن مالك من جواز تقديم معمول المضاف إليه على المضاف مع "غير" إذا أريد به النفي سبقه إليه الزمخشري [2] في "الكشاف" .

٢- الرأي الراجح في هذه المسألة أن هناك حالتين في جواز تقديم معمول المضاف إليه،

الأولى: المعمول شبه جملة، ظرف أو جار ومجرور، وشبه الجملة يتسع فيه مالا يتسع في غيره، ففي هذه الحالة يجوز –كما ذهب إليه المصنف– تقديم معمول المضاف إليه على المضاف و أنه لا مانع من القياس عليه ؛ كما في قوله تعالى(على الكافرين غير يسير)، وقول الشاعر :

إن امرأ خصني يوماً مودته

على التنائي لعندي غير كفور

الثانية: إذا كان معمول المضاف إليه المقدم غير ظرف أو جار ومجرور، ففي هذه الحالة لا مانع من القول بالجواز كما ذكر ابن مالك لكنه –من وجهة نظري – شاذ نادر لايجوز القياس عليه ؛ لأن ابن مالك لم يستدل على صحة ما ذكره إلا بشاهد واحد وهو قوله "فتى حقاً غير ملغ"، والقاعدة النحوية لا تبنى على الشاهد الفرد أو النادر كما ذكر أبو حيان[3]، ومن ثم لا يجوز القياس عليها،

كما يمكن تأويله بنصب"حقاً" بفعل منفي يدل عليه، والتقدير :فتى هو لايُلغي حقا.[4]

****

المسألة الرابعة:كلمة "كل" من الأسماء التي تلزمها الإضافة.

ذهب جمهور النحاة[5] إلى أن من الأسماء الملازمة للإضافة إذا كانت توكيداً أو نعتاً كلمة "كل"، نحو: نجح الطلاب المتفوقون كلهم، وأنت الصادق كلُّ[6] الصدق.

وأجاز الكوفيون[7] والفراء[8] مجيء "كل" مفرداً في باب التوكيد، واستدلوا على الجواز بقوله تعالى(إنا كُلٌّ فيها)[9]، على قراءة ابن السميقع وعيسى بن عمر بالنصب[10] (إنا كُلاًّ فيها)، فـ"كُلاًّ" عند الكوفيين والفراء توكيد للضمير "نا"، في "إنا"، وقد جاء مفرداً مجرداً من الإضافة.

واختار هذا الرأي الزمخشري بقوله في كتابه "الكشاف"[11] :وقرئ "كُلاًّ" على التأكيد

---

(١) –شرح التسهيل : ٢٣٦\٣.

(٢) – ينظر في الكشاف :٧٣\١.

(٣) – كما ذكر أبو حيان في :التذييل والتكميل: ٥٦\١١٢.

(٤) – ينظر في التذييل والتكميل :٥٦\١١٢.

(٥) –همع الهوامع:٥١٦\٢.

(٦) –كلمة "كل" في المثال نعت للصادق.

(٧) – البحر المحيط: ٤٦٩\٧، والجامع لأحكام القرآن:٢٠٩\١١٥.

(٨) –معاني القرآن :٢١٠\٣، وينظر في رأيه في :شرح التسهيل :٢٤٤\٣، وارتشاف الضرب:١٩٥٠\٤، والتذييل والتكميل :٧٧\١١٢، والبحر المحيط:٤٦٩\٧.

(٩) –غافر:٤٨.

(١٠) –ينظر في هذه القراءة في :البحر المحيط :٤٦٩\٧، وارتشاف الضرب :١٩٥٠\٤، والجامع لأحكام القرآن :٢٠٩\١١٥.

(١١) –الكشاف:٤٣٠\٣.

لاسم "إنَّ" وهو معرفة، والتنوين عوض من المضاف إليه، يريد إنا كلنا فيها ".

وذهب ابن مالك إلى أنه "لايجوز إفراد "كل" في موضعي التوكيد والنعت [١]، وقال[٢] وقال[٢] مشيراً إلى رأي الفراء والزمخشري :"وقد أجاز الفراء والزمخشري إفراد "كل" في التوكيد، وحمل على ذلك قراءة بعض القراء (إنا كُلاً فيها)".

ثم اعترض على رأيهما فقال:

"والصحيح عندي منع إفراد المؤكد به ؛ لأن ألفاظ التوكيد على ضربين : مضاف ومفرد، فالمفرد كأجمع وجمعاء، لايجوز أن تضاف بإجماع، والمضاف "غير، كل" كالنفس والعين وكلا لايجوز إفراده بالإجماع".[٣]

وتأول القراءة السابقة بقوله:" وأما النصب في "إنا كُلاً فيها " فيخرج على أن "كلاً "حال، والعامل "فيها "[٤].

وجواز تقديم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور وإعراب "كُلاً" حالاً هو ماذهب إليه واختاره الأخفش، وقد نصّ على ذلك ابن مالك بقوله وهو يتحدث عن "كل":"

أجاز الأخفش تجريده من الإضافة، وانتصابه حالاً"[٥].

وقد اعترض بعض النحاة على إعراب كلمة "كلا" حالاً في قراءة (إنا كلاً فيها) منهم الزمخشري، فقال لدى حديثه عن تلك القراءة :"إن قلت : لا يجوز أن يكون "كُلاً" حالاً قد عمل فيها [٦] "فيها"[٧] قلت: لا ؛لأن الظرف لا لا يعمل في الحال متقدمة، كما يعمل في الظرف متقدماً، تقول : كُلَّ يومٍ لك ثوبٌ، ولا تقول : قائماً في الدار زيدٌ".[٨]

وقال أبو حيان :"تنكير "كل" ونصبه حالاً في غاية الشذوذ"[٩]، واختار توجيه قراءة (إنا كلاً فيها) أن "كُلاً" بدل من اسم "إنَّ ؛ لأن "كلاً " يتصرف فيها بالابتداء ونواسخه وغير ذلك".[١٠]

وبعد عرض أقوال النحاة بإيجاز في مسألة إضافة "كل" يظهر لي ما يأتي :

١- إن ما اختاره ابن مالك في وجوب إضافة لفظ "كل"، ومنع مجيئه مفرداً مقطوعاً عن الإضافة هو الراجح ؛ لأن المضاف "كل"

---

(١) -شرح التسهيل:٢٤٢١٣.

(٢) -شرح التسهيل:٢٤٤١٣.

(٣) -شرح التسهيل : ٢٤٤١٣، و٢٩٢١٣.

(٤) -شرح التسهيل :٢٤٤١٣، ٢٩٢١٣، أي أن العامل في الحال "كلاً"، هو الجار والمجرور "فيها".

(٥) -شرح الكافية الشافية: ٩٤٩١٢، ٩٥٠، وشرح التسهيل : ٣٤٦١٢، وينظر في رأي الأخفش مفصلاً في : أمالي ابن الشجري :١٥٣١١، وشرح الكافية الشافية : ٩٤٩١٢، والبحر المحيط :٤٤٠١٧، وهمع الهوامع:٥١٦١٢.

(٦) – أي في الحال.

(٧) – الجار والمجرور في الآيه الكريمة .

(٨) -الكشاف : ٤٣٠١٣، ٤٣١،

(٩) – البحر المحيط:٤٦٩١٧، وينظر في ارتشاف الضرب :١٨١٩١٤ .

(١٠) البحر المحيط :٤٦٩١٧.

كما قال- كالنفس والعين وكلا لا يجوز إفراده بالإجماع ".[١]

ومن الأدلة على ترجيح ما ذهب إليه أنه لم يرد في السماع الصحيح ما يثبت إفراد لفظ "كل" سوى قراءة (إنا كلاًّ فيها)، ولو أننا سلمنا بتوجيه الكوفيين والفراء وغيرهم للقراءة القرآنية، فهي قراءة شاذة نادرة، تحفظ ولا يقاس عليها .

كما أن نحاة آخرين تأولوا هذه القراءة، فقد جعلها أبو حيان داخلة في باب البدل كما مضى بيانه .

٢- توجيه ابن مالك لكلمة "كُلاًّ" في قراءة (إنا كُلاًّ فيها) بإعرابها حالاً مقدمة، عاملها الجار والمجرور "فيها" توجيه مقبول؛ وذلك لورودها كما استدل ابن مالك- في السماع، منه قوله تعالى (والسمواتُ مطوياتٌ بيمينه)[٢] على قراءة[٣] عيسى بن عمر والجحدري، والجحدري،

(والسمواتُ مطويات بيمينه)، فقد قدمت الحال "مطوياتٍ" على عاملها الجار والجرور، "بيمينه"، ومنه قوله تعالى (مافي بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا)[٤]، بنصب "خالصةً" على قراءة قتادة والأعرج وغيرهما .[٥]

واستدل ابن مالك على جواز تقديم الحال على عاملها الجار والمجرور بقول النابغة الذبياني :

رهطُ ابن كُوزٍ مُحْقِبي أدْراعهم
فيهم ورهطُ ربيعةَ بنِ حُذَارِ[٦]

والشاهد في قوله "محقبي أدراعهم فيهم"، فقد قدم الحال "محقبي " على عاملها الجار والمجرور "فيهم"، ومما يقوي الجواز كما ذكر ابن مالك- أنه يتوسع في الظرف والجار والمجرور بما لا يتوسع في غيره[٧]، فإذا كان العامل في الحال غير ظرف أو جار ومجرور فتقديمها عليه عندئذ مذهبٌ ضعيف كما ذكره النحاة .

*****

---

(١) – شرح التسهيل : ٢٤٤١٣.

(٢) – الزمر :٦٧

(٣) شرح التسهيل : ٢٩٣١٣ و ٣٤٦١٢، وشرح الأشموني على حاشية الصبان :٤٤٠١٧،وشرح التسهيل:٢٩٣١٣، وينظر في هذه القراءة البحر المحيط : ٤٤٠١٧، وقد استدل بها الأخفش على جواز تقديم الحال على عاملها شبه الجملة.

(٤)– الأنعام :١٣٩ .

(٥) –الجامع لأحكام القرآن:٦٣١٧، البحر المحيط : ٢٣١١٤، وهي –كما قال أبو حيان –قراءة ابن عباس والأعرج وقتادة وابن جبير، واستدل بها أبو الحسن الأخفش على جواز تقديم الحال "خالصة" على عاملها الجار والمجرور "لذكورنا".

(٦) – ديوان النابغة الذبياني : ص٩٩، وينظر في الشاهد في شرح التسهيل : ٢٩٣،٢٤٥١٣، و٣٤٦١٢، وشرح الكافية الشافية:٧٣٣١٢، والنابغة في هذا البيت يهجو زرعة بن عمرو، محقبي أدراعهم : واضعيها وراء ظهورهم، ابن حذار :رجل من بني أسد.

(٧) –شرح التسهيل : ٣٤٦١٢، وينظر في شرح الأشموني على حاشية الصبان :٢٧٠١٢ .

المسألة الخامسة :حذف الميم من كلمة (فم) عند الإضافة.

أجمع عامة النحاة أن كلمة (فم) إذا أضيفت لغير ياء المتكلم، وأعربت بالحروف حذفت منها الميم، فيقال : جَرحَ زيدٌ فاهُ، ولا يجوز عندهم الإبقاء على الميم، فلا يقال : جرح زيدٌ فمهُ .

ومن أشهر النحاة الذين ذهبوا إلى هذا الرأي وتحدثوا عن هذه المسألة أبو علي الفارسي في مصنفاته[١]، وجعل ما ورد في الشعر ضرورة، جاء ذلك في قوله [٢]: " فأما "فم" إذا كان اسماً للجارحة غير منقول فإنك إذا أضفته قلت: فوه، وكان الأحسن، ولم يجز "فمهُ" على هذا إلا في الجاري في الشعر، كقوله :

يصبحُ ظمآن وفي البحر فمهْ[٣]

أما ابن مالك فقد أجاز حذف الميم من "فم" عند إضافته، وأشار إليه في شرح التسهيل "بقوله : "إذا أضيف الفم إلى ظاهر أو ضمير جاز أن يضاف بالميم ثابتة، فيقال : كلمته من فمي إلى فمه، وجاز أن يضاف عارياً من الميم فيقال : "كلمته من فيَّ إلى فيه ... ويجوز أن يقال : كلمته من فمي إلى فمه، وفمُ زيدٍ أحسنُ من فمِ عمرٍو".[٤]

وقال معترضاً على قول أبي علي الفارسي: " وزعم الفارسي أن قوله :" يصبح ظمآن وفي البحر فمهْ" من الضرورات، بناء على أن الميم حقها ألا تثبت في الشعر، وهذا من تحكماته العارية من الدليل، والصحيح أن ذلك جائز في النظم والنثر ".[٥]

وقال في موضع آخر بعد أن أورد بعض الشواهد المسموعة في الجواز :" وهذا يدل على قلة علم من زعم عدم ثبوت الميم مع الإضافة ".[٦]

قبل أن أبين الرأي الراجح في هذه المسألة أشير إلى أمرين مهمين: أولهما : أن الزمخشري سبق ابن مالك في جواز إثبات الميم في كلمة "فم" عند الإضافة، جاء ذلك في قوله في كتابه " الفائق في غريب الحديث والأثر : " وقد جاء في الإضافة "فمهُ"، وإن كان الأكثر والأشيع " فوه"[٧].

ثانيهما : في سياق اعتراض ابن مالك على أبي علي الفارسي في مسألة حذف الميم من "فم" عند الإضافة وقفتُ على جملة فيها اضطرابٌ وخلل واضح، وتظهر في قوله: " ويجوز أن يقال : كلمته من فمي إلى فمه ... وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لَخَلوفُ فمِ الصائمِ ... "، وهذا يدل على قلة من

---

(١) – ينظر في : البغداديات :١٥٦، ١٥٩، والمسائل العضديات:٢٤ .

(٢) – المسائل البصريات : ٨٩٣\٢.

(٣) –المسائل البصريات :٨٩٣\٢، والشاهد من الرجز لرؤبة بن العجاج، ينظر في : ديوانه : ١٥٩،وينظر في مجمع الأمثال :٤٢١\٢، وماقبله : كالحوت لا يرويه شيء يَلْهَمُه ويضرب لمن عاش بخيلاً مثريا .

(٤) –شرح التسهيل : ٢٨٥\٣.

(٥) – شرح التسهيل :٢٨٥\٣.

(٦) – شرح التسهيل :٤٩١\١، ٥٠ .

(٧) – الفائق في غريب الحديث والأثر :١٥٤\٢ .

زعم عدم ثبوت الميم مع الإضافة، ويجوز بقلة في ضرورة شعر ..."[١]

فموضع اللبس أو الاضطراب في نصه هذا قوله :" ويجوز بقلة في ضرورة شعر "، فكيف يكون إثبات الميم في "فم" عند الإضافة جائزاً، ثم يكون ضرورة في الشعر ؟ فعلمت أن هناك خطأ واضحاً وقع فيه محققا الكتاب، ولم يكونا دقيقين في تحقيق هذا النص، ومما أكد لي ذلك أنني عدتُ إلى كتاب التذييل والتكميل " فوجدتُ قول ابن مالك الذي نقله أبو حيان مخالفاً للنص الذي أورده محققا كتاب "شرح التسهيل "، ومتناسقا مع مذهب ابن مالك في هذه المسألة النحوية، وهذا هو النص كما نقله أبو حيان "قال: _أي ابن مالك _ : وهذا يدل على قلة علم من زعم أن ثبوت الميم لا يجوز إلا في ضرورة الشعر "[٢]، ومع مقارنة النص الذي عند أبي حيان بما أورده محققا كتاب شرح التسهيل يزول اللبس والاضطراب.

أما الرأي الراجح في هذه المسألة فهو ما اختاره ابن مالك من جواز إثبات الميم في "فم" عند الإضافة، وذلك للأدلة السماعية التي استشهد بها، ومنها قول الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح :" لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك "، وقد رواه البخاري ومسلم بلفظ "فم" قلتُ: ومما ورد في هذا الباب قوله صلى الله عليه وسلم:" أيدعُ يده في فمك فتقضمها كقضم الجمل "[٣]،

وقول عائشة رضي الله عنها- فيما رواه أبو داود : " وأشربُ الشرابَ فأناولهُ أي الرسول صلى الله عليه وسلم فيضعُ فمَهُ في الموضعِ الذي كنتُ أشربُ منه "[٤]، وروى البخاري في صحيحه عن أبي بكر- رضي الله عنه- في قصة سقايتهِ الرسول الكريم لبناً: "فجعلتُ لرسول الله صلى الله عليه وسلم إداوةً على فمها خرقةٌ ".[٥]

ومما استدل به ابن مالك من النثر على الجواز قوله : " وعاب بعض أصحاب هذا المذهب [٦] قول الحريري :

" أدخله في فمه، وقرنه بتوأمه "، ولا عيب فيه لما ذكرته "[٧]

ومما استدل به على الجواز ماجاء في الشعر، ومنه قول الشاعر :

وطفلٍ كفم الزِّق غدا والزِّقُ ملآن[٨]

والشاهد فيه قوله "كفم الزق " بإثبات الميم، ومنه قول الشاعر :

يصبح ظمآن وفي البحر فمهْ [١]

---

(١) –شرح التسهيل :٢٨٥\١٣.

(٢) –التذييل والتكميل: ١٦٧\١١٢.

(٣) – ينظر في مختصر صحيح البخاري:٢٧٥، ومختصر صحيح مسلم: ١٥٥.

(٤) – صحيح أبي داود : الألباني، رقمه ٢٥٩.

(٥) – صحيح البخاري :رقمه ٢٤٣٩ .

(٦) الذين يلزمون الميم في "فم" عند الإضافة .

(٧) شرح التسهيل : ٢٨٥\١٣، والمساعدعلى تسهيل الفوائد :٣٠١\١ .

(٨) – شرح التسهيل : ٢٨٥\١٣، والتذييل والتكميل :١٦٧\١١٢ والبيت للفند الزماني، يمظر في ديوان الحماسة :٧،١٥ .

والشاهد في قوله "فمه" بإبقاء الميم عند الإضافة .

والخلاصة أن إثبات الميم في كلمة "فم" عند الإضافة جائز نثراً ونظماً ويكفي أنه ورد في الحديث النبوي الشريف وكلام الصحابة.

المسألة السادسة : حذف المضاف اختلفت آراء النحاة حول مسألة حذف المضاف، ويمكن إجمالها في ثلاثة مذاهب:

الأول : مذهب عامة النحاة أن المضاف يجوز حذفه في مواضع معينة، منها أن تقوم قرينة تدل عليه نحو : سلمتُ على القرية، أي: سلمتُ على أهلِ القريةِ .

الثاني : ما ورد من حذف المضاف سماعاً فإنه يحفظ ولا يقاس عليه، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش[٢] .

الثالث: جواز حذف المضاف، والقياس عليه مطلقاً، وإليه ذهب ابن جني[٣] في نحو : جلستُ زيداً، والتقدير عنده : جلوسَ زيدٍ، فقد حذف المضاف "جلوسَ"، وقام المضاف إليه "زيدٍ" مقامه، وأعرب إعرابه.

واختار ابن مالك مذهب جمهور النحاة في العموم، وأجاز حذف المضاف في حالتين اثنتين :

الحالة الأولى : إذا أمن اللبس، ووجدت قرينة دالة عليه، فيجوز في هذه الحالة حذفه، وهوكما قال ابن مالك حذف قياسي[٤]،

---

[١] – شرح التسهيل : ٤٩١\١، والشاعر :لرؤبة بن العجاج: وقد ورد في ديوانه :١٥٩، وينظر في : المسائل البصريات :٨٩٣\٢، ومجمع الأمثال : ٤٢١\٢، وهمع الهوامع : ١٤٤\١، والمساعد على تسهيل الفوائد : ٣٠١\١ .

[٢] – ينظر في رأي الأخفش في:الخصائص :٣١٠\٢، والمقاصد الشافية: ج٤\ ١٤٩.

[٣] – ينظر في رأي ابن جني في الخصائص ٢٤٥\٢،٣١٠،٣١١، ورده على أبي الحسن الأخفش في الخصائص :٣١٠\٢، ولمزيد من التفصيل في بيان رأي ابن جني ينظر في المصادر التالية :شرح التسهيل :٢٦٦\٣، ارتشاف الضرب:١٨٣٧\٤،التذييل والتكميل:١٣١\١٢، وهمع الهوامع : ٥٢٠\٢.

[٤] – شرح التسهيل : ٢٦٦\٣.

واستشهد على ذلك بقوله تعالى (واسأل القرية) أي أهل القرية، " لعدم استبداد القرية بوقوع السؤال عليها حقيقة" [1] وقوله تعالى (وأُشربوا في قلوبهم العجل) [2]، أي : حُبَّ العجلِ، "لعدم صلاحية العجل لأن يكون مشرباً في قلوبهم"[3].

الحالة الثانية : جاء ذكرها في قوله: "ومن حذف المضاف المقيس ما حذف منه مضاف مذكور قبله مثله لفظاً ومعنى "[4]، واستشهد على ذلك بشواهد شعرية ونثرية، منها قول العرب : ماكلٌّ سوداءَ تمرةٌ، ولا بيضاءَ شحمةٌ[5]، أي : ولا كل بيضاء شحمة، بحذف المضاف "كل"، ومن الشعر قول أبي دؤاد الإبادي :

أكل امرئٍ تحسبين امرأ

ونارٍ توقدُ بالليل نارا[6]

أي: وكلَّ نارٍ ناراً .

وما سوى هاتين الحالتين فحذف المضاف عنده إما أنه يكون جائزاً لا يقاس عليه [7]، أو أو أن يكون للضرورة .[8]

واعترض ابن مالك على ابن جني في إجازته الحذف والقياس عليه مطلقاً بقوله :

"أجاز ابن جني : جلستُ زيداً، على تقدير: جلستُ جلوسَ زيدٍ، ولا أرى ذلك ؛ لأن المعنى لا يتعين لاحتمال أن يراد : جلستُ إلى "زيدٍ" فحذفت "إلى " وانتصب ما كان مجروراً بها، بخلاف الأمثلة التي مرت".[9]

مما سبق بيانه يمكنني أن أذكر رأيي في مسألة حذف المضاف في ضوء الأمور الآتية:

١- ما ذهب إليه ابن جني من جواز حذف المضاف والقياس عليه مطلقاً مذهب ضعيف ومرجوح ؛ لأن الأخذ برأيه يؤدي إلى الوقوع في اللبس والإبهام، مع أنه لدى حديثه في كتابه "المحتسب" لدى حديثه عن قراءة (والله يريد الآخرة)[10]، حملها على تقدير "عَرَضَ الآخرةِ "، ثم قال: "وجه ذلك على عزته وقلة نظيره، أنه لما قال عزوجل (تريدون عرض الدنيا) فجرى ذكر العَرَضِ فصار كأنه أعاده ثانياً، فقال: عرض الآخرة، ولا يُنكر نحوُ ذلك"[11].

٢- مذهب أبي الحسن الأخفش في هذه المسألة –كما ذكرت– ضعيف ومرجوح أيضاً؛ لأن السماع الوارد في القرآن الكريم وكلام العرب نثراً وشعراً يجعل حذف المضاف

---

(١) –شرح التسهيل : ٢٦٦\٣، الآية : يوسف :٨٢.

(٢) – البقرة : ٩٣.

(٣) –شرح التسهيل :٢٦٦\٣ .

(٤) –شرح التسهيل :٢٧٠\٣ .

(٥) –شرح التسهيل : ٢٧٠\٣ وينظرفي : مجمع الأمثال: الميداني، ٨١\٢ .

(٦) – في ديوانه ص٣٥٣، وينظر في الشاهد في : المسائل البصريات :٥٢١\١، المحتسب :٢٨١،المقاصد الشافية :١٦٢\٤، المغني :٣٨٢،شرح ابن عقيل : ٧٥\٢ ومابعدها،،شرح الأشموني :٤١٢\٢ ..

(٧) – ينظر في شرح التسهيل : ٢٧١\٣.

(٨) – ينظر في شرح التسهيل: ٢٧١\٣.

(٩) –شرح التسهيل : ٢٦٦\٣، أي: الشواهد القرآنية التي مرت.

(١٠) – الأنفال : ٦٧.

(١١) –المحتسب : ٢٨١ .

مقيساً في تلك الحالتين اللتين مضى الحديث عنهما " .

٣- ما اختاره ابن مالك من جواز حذف المضاف إذا دلت قرينة عليه، أو كان معطوفاً على مماثل له، هو الصحيح، وذلك لوروده في السماع كثيراً، بحيث "لايسع في القياس إنكاره "[١] " ولأن القياس -كما قال الشاطبي-، ، سائغ فيه من حيث كان الحذف في كلام العرب على الجملة جائزاً في العمد والفضلات لدلالة المعنى على المحذوف ... وإذا كان كذلك فالمضاف من جملة ذلك فيجوز حذفه لاسيما وقد ناب عنه نائب لفظي، فهو أقوى في جواز الحذف من المبتدأ والخبر، بل هو أشبه شيء بالفاعل إذا حُذف ومقام المفعول مقامه، وهذا قياسه"[٢] .

*****

المسألة السابعة : إضافة الظرف إلى الفعل المضارع .

للنحاة في إضافة الظرف إلى الفعل المضارع أو الجملة الاسمية قولان :

الأول: ذهب البصريون[٣] إلى أنه هذه الحالة يتحتم الإعراب، نحو : هذا يومُ يفرحُ الطالبُ المجدُّ بنجاحه، على حينِ يحزنُ الطالبُ المهملُ برسوبه، فلا يجوز عندهم البناء، فلا يُقال : هذا يومَ يفرحُ، أو: على حينَ يحزن، وذلك ببناء "يومُ"، أو "حين "على الفتح.

الثاني : ذهب الكسائي[٤] والفراء[٥] وعامة وعامة الكوفيين[٦] إلى جواز البناء والإعراب، والإعراب، فيقال: هذا يومَ يفرحُ، وهذا يومُ يفرحُ.

أما ابن مالك فقد اختار مذهب الكوفيين، ورد مذهب البصريين، واعترض على الأدلة التي استدلوا بها على وجوب إعراب الظرف عند إضافته إلى الفعل المضارع أو الجملة الاسمية، ويظهر ذلك في قوله:"تضاف أسماء

---

[١] المقاصد الشافية : ١٥٠/٤.

[٢] -المقاصد الشافية : ١٥٠/٤.

[٣] – ينظر في مذهب البصريين في ارتشاف الضرب : ١٨٢٩/٤، والمقاصد الشافية : ٨٣/٤، وأوضح المسالك : ٢٠٠/٢.

[٤] إعراب القرآن : للنحاس ٥٣٣/١.

[٥] – معاني القرآن :٣٢٦/١.

[٦] – ينظر في مذهب الكوفيين في : الارتشاف : ١٨٢٩/٤، والمقاصد الشافية : ٨٣/٤، مشكل إعراب القرآن : ٢٤٥/١، حاشية الجمل : ٥٤٧/١، وحاشية الشهاب : ٣٠٧/٣ .

الزمان المبهمة غير المحدودة إلى الجمل .. فإن صُدِّرت باسم، أو فعل معرب جاز الإعراب والبناء خلافاً للبصريين ".[١]

وقال في موضع آخر من كتابه "شرح التسهيل :"إن كانت الجملة اسمية أو فعلية مصدرة بمضارع معرب جاز الإعراب باتفاق، والبناء عند الكوفيين لصحة الدلالة على ذلك نقلاً وعقلاً .[٢]

ومن الأدلة النقلية التي استدل بها ابن مالك على الجواز قوله تعالى (قال اللهُ هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم)[٣]، قرأها نافع[٤] بالنصب، " مع أن المشار إليه كما قال المصنف هو اليوم لاتفاق الستة على الرفع، فلو جعلت الفتح فتحة إعراب لامتنع أن يكون المشار إليه "اليوم "، لاستلزام ذلك اتحاد الظرف والمظروف، وكان يجب أن يكون التقدير مبايناً للتقدير في القراءة الأخرى، مع أن الوقت واحد، والمعنى واحد" .[٥]

ومن القراءات التي استدل بها ابن مالك[٦] على جواز الفتح قوله تعالى (يومَ لا تملك نفسٌ لنفسٍ شيئا) [٧]، فقد قرأها الجمهور[٨] بالفتح، وقرأها ابن كثير[٩] وأبو عمرو بالرفع .

كذلك استدل ابن مالك على جواز إضافة الظرف إلى الفعل المضارع أو الجملة الاسمية بشواهد شعرية[١٠]، منها قول الشاعر :

إذا قلتُ هذا حينَ أسلو يَهيجني

نسيمُ الصَّبا من حيثُ يطلعُ الفجرُ [١١]

فقد أضيف الظرف المبني "حينَ" إلى الفعل المضارع "أسلو " .

وقول الشاعر :

ألم تعلمي ياعَمْرَك الله أنني

كريمٌ على حينَ الكرامُ قليلُ [١٢]

فقد جاء الظرف "حين" مبنياً مع أنه مضاف إلى الجملة الاسمية "الكلام قليل " .

أما البصريون فقد كان لهم موقفان من قراءة (هذا يوم ينفع الصادقين) بالنصب، أولهما : أن المبرد رفض هذه القراءة ولم يجزها، قال أبو جعفر النحاس :" قال إبراهيم بن حميد عن محمد بن يزيد : إن هذه القراءة

---

(١) –شرح التسهيل :٢٥٣\٣.

(٢) –شرح التسهيل :٢٥٥\٣،

(٣) –المائدة :١١٩.

(٤) ينظر في قراءة نافع في : الكشف : ٤٢٣\١، الجامع لأحكام القرآن : ٣٧٩\٦، جامع البيان : ٢٤١\١١، التبصرة والتذكرة : ٢٩٥\١، أوضح المسالك : ٢٠١\٢ .

(٥) – شرح التسهيل : ٢٥٥\٣، والمراد بالستة : القراء الستة .

(٦) – شرح التسهيل :٢٥٥\٣.

(٧) – الانفطار:١٩ .

(٨) –ينظر في قراءة الجمهور :الحجة:١٠٢\٤،الموضح:٣٤٨\٣.

(٩) – ينظر في قراءة ابن كثير و أبي عمرو : الحجة:١٠٢\٤،الموضح:١٣٤٨\٣

(١٠) – ينظر في هذه الشواهد مفصلاً في شرح التسهيل: ٢٥٦\٣ .

(١١) – شرح التسهيل : ٢٥٦\٣، البيت لأبي صخر الهذلي، في أشعار الهذليين : ٩٥٧\٢، وينظر فيه في : التذييل والتكميل :١٠٣\١١٢.

(١٢) –شرح التسهيل : ٢٥٦\٣، التذييل والتكميل :١٠٥\١١٢، والشاطبي :ج٨٢\٤.

لا تجوز ؛لأنه نصب خبر الابتداء، ولا يجوز فيه البناء ".[١]

ثانيهما: أن جمهور البصريين تأولوا هذه القراءة بجعل "يوم " ظرفاً للفعل "قال " أي : يقول الله هذا الكلام يومَ ينفع الصادقين صدقهم، وليس خبراً لاسم الإشارة "هذا" .

وذهب بعضهم إلى أن "يوم" ظرف منصوب متعلق بخبر محذوف تقديره : هذا واقعٌ يومَ ينفع ".[٢]

وتأولوا كذلك قوله تعالى (يوم لا تملك نفسٌ لنفسٍ شيئاً) فقد أولت على تقدير أن "يوم" ظرف معرب عامله محذوف، تقديره: اذكر، أو أعني .[٣]

أما الشواهد الشعرية التي استدل بها ابن مالك على الجواز فهي أيضاً عند البصريين مؤولة، أو أنها محفوظة[٤] لا يقاس عليها.

أخيراً يترجح لي في هذه المسألة قول الكوفيين، واختيار ابن مالك له؛ وذلك لاستدلاله على ذلك بالقراءتين "يوم ينفع الصادقين "، (ويوم لا تملك)، وبشواهد شعرية، لكنها مع ذلك داخلة في باب القله، إذ الأكثر والأفشى إعراب الظرف إذا أضيف إلى الفعل المضارع أو الجملة الاسمية .

وأما تأويل البصريين للقراءتين فتأويل حسن مقبول، وما ذهب إليه المبرد من عدم إجازته لقراءة نافع مردود وغير مقبول ؛ لأنها قراءة سبعية متواترة، والقراءة كما قال ابن تيمية رحمه الله – :سنة يأخذها الآخر عن الأول، ولكن ليس له أن ينكر على من علم ما لم يعلمه من ذلك ".[٥]

******

---

[١] إعراب القرآن : النحاس ٥٣٣\١.

[٢] –إملاء ما من به الرحمن :٤٧٧\١.

[٣] ينظر في شرح التهسيل : ٢٥٥\٣، والتذييل والتكميل ١٠٥\١٢:.

[٤] _المقاصد الشافية :ج٨٣١٤.

[٥] – منجد المقرئين :١٢٩ ١٣٠\١.

المسألة الثامنة : إضافة الموصوف إلى الصفة.

اتفق النحاة على أن الإضافة تنقسم إلى قسمين :

أولهما: إضافة محضة[١] أي خالصة لا تنفصل عن الإضافة نحو : هذا كتاب زيد، إذ لا يمكن العدول عن إضافة بالرجوع إلى الأصل الذي كان قبلها، فالمضاف إليه "زيد" لا يمكن جعله معمولاً بالرفع أو النصب للمضاف إليه، وهذه الإضافة هي التي يكون فيها المضاف غير وصف عامل وتشمل المصدر وكثيراً من الظروف، واسم الفاعل للماضي، نحو : حُسنُ الخُلقِ من كمال الإيمان، وعندَ الضيقِ يُعْرَفُ الصديقُ، وأحمدُ زائرُ والدهِ أمسِ .

ثانيهما : إضافة غير محضة[٢]؛ لأنها على نية الانفصال، نحو : هذا مكرمُ زيدٍ، إذ يمكن ترك الإضافة، والعودة إلى الأصل وهو : هذا مكرمٌ زيداً، وتسمى هذه الإضافة، إضافة لفظية[٣] .

والإضافة غير المحضة هي التي يجتمع فيها أمران : "أمرٌ في المضاف، وهو كونه صفة، وأمرٌ في المضاف إليه، وهو كونه معمولاً لتلك الصفة "[٤]، ويشمل ذلك اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، نحو : زيدٌ حافظُ العهدِ، معروفِ الكرمِ، عفيفُ اللسانِ .

وأضاف ابن مالك قسماً ثالثاً جعله واسطة بين الإضافة المحضة والإضافة غير المحضة، وسماها الشبيهة بالمحضة، جاء ذلك لدى حديثه عن إضافة الموصوف إلى الصفة كـ " مسجدِ الجامع"، وصلاة الأولى، وحبة الحمقاء"، واعترض على الفارسي [٥] الذي جعل هذه الأمثلة داخلة في الإضافة غير المحضة، قال ــ رحمه الله – : " وليس من هذا [٦]المصدر المضاف إلى مرفوعه أو منصوبه خلافاً لابن بَرهان، ولا أفعل التفضيل، ولا الاسم المضاف إلى الصفة خلافاً للفارسي، بل إضافة المصدر وأفعل

---

(١) – وتسمى إضافة معنوية؛ لأنها أفادت المضاف أمراً معنوياً وهو التعريف أو التخصيص، لمزيد من التفصيل في الإضافة المحضة المعنوية ينظر في شرح عيون الإعراب :٢١٣، شرح الكافية الشافية : ٩٠٩\٣، الكافية لابن الحاجب :٢٧٣\١، شرح شذور الذهب :٣٢٧، وهمع الهوامع :٥٠٣\٢، والنحو الوافي :٥\٣.

(٢) –لأنها على نية الانفصال، ففي قولنا : هذا مكرم زيد، يمكننا أن نعود به إلى الأصل فتقول : هذا مكرم زيداً .

(٣) – لأن فائدتها ترجع إلى اللفظ فقط، وهو التخفيف / بحذف التنوين، ولا تفيد الإضافة تعريفاً ولا تخصيصاً، لمزيد من التفصيل في الإضافة غير المحضة ينظر في : شرح عيون الإعراب :٢١٤، ٢١٥، الكافية لابن الحاجب : ٢٧٨\١، قطر الندى : ٢٥٤، همع الهوامع :٥٠٤\٢ .

(٤) –شرح شذور الذهب ٣٢٦.

(٥) – سيأتي الحديث عن رأيه مفصلاً .

(٦) – أي من الإضافة غير المحضة .

التفضيل محضة، وإضافة الاسم إلى الصفة شبيهةٌ بمحضة لا محضة [١]" .

ثم قال شارحاً هذه الخلاصة : " ونبهت على أن إضافة الاسم إلى ما هو في الأصل صفة كمسجد الجامع واسطة بين المحضة وغير المحضة على أصح القولين ".[٢]

في ضوء ما سبق ذكره يتبين أن للنحاة في إضافة الموصوف إلى الصفة ثلاثة أقوال، يمكن إجمالها فيما يأتي :

١- إن الإضافة في الأمثلة السابقة إضافة غير محضة، وإليه ذهب الفارسي لأن الأصل في صلاة الأولى ونحوه، الصلاة الأولى على النعت، ثم أزيل عن حده، كما أن أصل حسن الوجه : حسنٌ وجهه، فأزيل عن الرفع [٣] .

٢- إن الإضافة في مثل : " صلاة الأولى، حبة الحمقاء، الجانب الغربي "إضافة محضة"، واختاره جماعة من النحاة، منهم أبو حيان، جاء ذلك لدى حديثه عن الأمثلة السابقة، ورده على بعض النحاة الذين جعلوها من قبيل ما أضيف فيه المسمى إلى الاسم قال : " والذي أذهب إليه أنه من إضافة الموصوف إلى صفته ... وإضافته محضة ولذلك لا يجمع بينها وبين "أل "، ولا تدخل " رُبَّ" عليه، ولا ينعت بنكرة، ولا نعلم أن هذا النوع جاء نكرة، إنما جاء معرفة، فلا يحفظ مثل ساعةُ أولى، ولا مسجدُ جامعٍ ".[٤]

٣- إن الإضافة في مثل "صلاة الأولى" واسطة بين الإضافة المحضة والإضافة غير المحضة، أو شبيه بالمحضة، وإليه ذهب ابن مالك ولم يسبقه إليه أحد كما ذكر أبو حيان[٥].

أما الأدلة التي استدل بها ابن مالك على صحة قوله فيمكن حصرها في أن قول العرب: " صلاة الأولى، وحبة الحمقاء، ومسجد الجامع "، يصح فيها القول بأن الإضافة فيها محضة إذ لايمكن فصل المضاف عن المضاف إليه، وذلك بالرجوع إلى الأصل الذي كان قبلها، كما يصح القول بأن الإضافة فيها غير محضة، وذلك على نية الانفصال، قال في الشرح " ونبهت أيضاً على أن إضافة الاسم إلى ماهو في الأصل صفة كمسجد الجامع واسطة بين المحضة وغير المحضة على أصح القولين ؛ لأنها إضافة يتصل ماهي فيه بما يليه، إما بها نحو (ولدار الآخرة)[٦] وإما

---

(١) – شرح التسهيل : ٢٢٥\٣، وأدخل في هذا القسم : إضافة المسمى إلى الاسم، والصفة إلى الموصوف، والموصوف إلى القائم مقام الوصف، والمؤكد إلى المؤكد، والملغى إلى المعتبر والمعتبر إلى الملغى : ينظر مفصلاً شرح التسهيل : ٢٢٥\٣ وما بعدها، وينظر في : المساعد على تسهيل الفوائد : ٣٣٢\٢ ومابعدها .

(٢) – شرح التسهيل : ٢٢٩\٣.

(٣) – الإيضاح العضدي : ٢٧١، ٢٧٢ وينظر في رأيه في التذييل والتكميل : ٣٨\١١٢،همع الهوامع : ٥٠٩\٢، ارتشاف الضرب : ١٨٠٥\٤ .

(٤) التذييل والتكميل :٣٨\١١٢ .

(٥) –ارتشاف الضرب:١٨٠٦\٤.

(٦) –يوسف ١٠٩ .

بجعلها منعوتاً ونعتاً [١] نحو :(ولدار الآخرة)، وكلا الاستعمالين صحيح فصيح، فوجب أن يكون لنوعه اعتباران : اتصال من وجه وانفصال من وجه .[٢]

ثم فصل الحديث عن هذين الاعتبارين قائلاً: "فالاتصال من قبل أن الأول غير مفصول بضمير معنوي كما هو في إضافة الصفة إلى مرفوعها أو منصوبها ؛ ولأن موقعه لا يصلح للفعل فيقدر تنكيره، ولأن الذي حكم بعدم تمحض إضافته جعل سبب ذلك أن الأصل إضافة الأول إلى موصوف الثاني، فحذف الموصوف، وأقيم صفته مقامه، [٣] وهذا إذا سُلِّمَ لا يمتنع به تمحض الإضافة ؛ لأن الحكم لايتغير بحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وقبل حذف الموصوف كان تمحض الإضافة ثابتاً فلا يزول بعد الحذف، كما لا يزول غيره من احكام المحذوف الذي أقيم غيره مقامه".[٤]

أما عن اعتبار الانفصال فقال : "الانفصال في هذا النوع : فمعتبر من قبل أن المعنى يصح به دون تكلف ما يخرج به عن الظاهر ؛ ألا ترى أن نحو : عن الجانب الغربي، والصلاة الأولى، والدار الآخرة، والحبة الحمقاء غير مكتفى بلفظه في صحة معناه، بل يحتاج فيه إلى تَكَلُّفِ تقديرٍ بأن يقال:جانب المكان الغربي، وصلاة الساعة الأولى، ودار الحياة الآخرة، وحبة البقلة الحمقاء" .[٥]

****

---

[١] – جملة بجعلها منعوتاً ونعتاً ساقطة من النسخة التي حققها د–عبدالرحمن السيد، د– محمد المختون، ولا يستقيم السياق إلا بذكرها، وقد وجدتها في التذييل والتكميل في الجزء :١١٢\٣٣،٣٩ .

[٢] – شرح التسهيل : ٢٢٩\٣، وينظر في النص في التذييل والتكميل : ١١٢\٣٨، ٣٩ .

[٣] – التقدير صلاة الساعة الأولى .

[٤] – شرح التسهيل :٢٢٩\٣، وينظر في النص في التذييل والتكميل : ١١٢\٣٩ .

[٥] – شرح التسهيل :٢٣٠\٣، وينظر في النص في التذييل والتكميل :١١٢\٣٩ .

المسألة التاسعة : إضافة الاسم المفرد إلى ياء المتكلم .

اختلف النحاة في إعراب الاسم المفرد المضاف إلى ياء المتكلم في نحو قولنا : سافر والدي، أكرمتُ صاحبي، مررتُ بمعلمي على أربعة أقوال:

الأول: أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة، رفعاً، ونصباً، وجراً ؛ وذلك لشغل آخره بالحركة التي تقتضيها ياء المتكلم، وإليه ذهب جمهور النحاة .[١]

الثاني : أنه مبني في الحالات الثلاث، وإليه ذهب الجرجاني[٢]، وابن الخشاب[٣]، وابن الخباز[٤]، وآخرون .

الثالث : أنه لا مبني ولامعرب، وإليه ذهب ابن جني[٥]، فالاسم عنده لا ينحصر في في المبني والمعرب .

الرابع : ما ذهب إليه ابن مالك من حيث موافقته للجمهور عندما جعل الاسم المفرد المضاف إلى ياء المتكلم معربا، لكنه خالف النحاة جميعا فيما اطلعت عليه عندما جعله معرباً بحركة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم في حال الرفع والنصب، لكنه مجرور بكسرة ظاهرة في حال الجر .

ودافع عن مذهب الجمهور في جعلهم الاسم المضاف المفرد إلى ياء المتكلم معرباً، واعترض على الجرجاني وغيره فيما ذهبوا إليه، جاء ذلك في قوله لدى حديثه عن هذه المسألة :

" وزعم الجرجاني [٦] ووافقه ابن الخشاب[٧]، أن المضاف إلى ياء المتكلم مبني مبني ... ولم أوافق الجرجاني في بناء المضاف إلى ياء المتكلم، وإن كان في تقدير إعرابه تكلف يخالف الظاهر ؛ لأن لبناء الأسماء أسباباً كلها منتفيه منه، فيلزم من الحكم ببنائه مخالفة الظاهر؛ فلذلك أتبعته رداً، ولم أر من خلافه بُدًّا" .[٨]

أما الأدلة التي استدل بها على صحة مذهب جمهور النحاة، وتضعيفه رأي الجرجاني وغيره من القائلين بالبناء فقد جعلها في ثلاثة أدلة، قال رحمه الله : " فإن زعم ــ أي الجرجاني ــ أن سبب بنائه إضافته إلى متمكن رُدَّ ذلك بثلاثة أمور [٩]، أحدها : استلزامه بناء المضاف إلى سائر المضمرات، بل إلى كل الأسماء التي لا تَمَكُّنَ لها، وذلك باطل، وما استلزم باطلاً فهو باطل .

---

(١) – ارتشاف الضرب : ١٨٤٧\٤، التذييل والتكميل :١٥٣\١٢ .

(٢) – المقتصد :٢٤٠\١، وينظر في شرح الكافية الشافية : ٩٩٩\٢، والتذييل والتكميل :١٥٢\١٢ .

(٣) – المرتجل :١٠٩، وينظر في شرح الكافية الشافية :٩٩٩\٢، والتذييل والتكميل : ١٥٢\١٢، والمساعد على تسهيل الفوائد : ٣٧٣\٢.

(٤) –، وينظر في شرح الكافية الشافية :٩٩٩\٢.

(٥) –الأمالي الشجرية :٤١١، وينظر في رأيه في توضيح المقاصد والمسالك:٢٩٧\٢،وشرح الأشموني:٤٢٧\٢.

(٦) – المقتصد : ٢٤٠\١،

(٧) المرتجل :١٠٩ .

(٨) –شرح التهسيل : ٢٨٠\٣ .

(٩) – ينظر مفصلا في شرح التسهيل :٢٨٠\٣ .

الثاني : أن ذلك يستلزم بناء المثنى المضاف إلى ياء المتكلم، وبناؤه باطل، وما يستلزم باطلاً فهو باطل .

الثالث: أن المضاف إلى غير متمكن لا يُبنى بمجرد إضافته، بل للإضافة مع كونه قبلها مناسباً للحرف في الإبهام والجمود كـ "غير"، والمضاف إلى ياء المتكلم لا يشترط ذلك في كسر آخره، فدل ذلك على أنه غير مستحق للبناء " .[1]

كذلك اعترض ابن مالك على جمهور النحاة عندما جعلوا الاسم المضاف إلى ياء المتلكم معرباً بحركة مقدرة في حال الجر، واختار أن يكون الإعراب بكسرة ظاهرة، ففي حال الجر ـ كما قال ـ "الإعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير، وهذا عندي هو الصحيح، ومن قَدَّر كسرة أخرى فقد ارتكب تكلفاً لا مزيد عليه، ولا حاجة إليه ".[2]

قال أبو حيان معقباً على رأي ابن مالك هذا : ولا أعرف له سلفاً في هذا المذهب. [3]

وما اختاره ابن مالك في إعراب الاسم المضاف إلى ياء المتكلم هو الصواب ؛ لإجماع النحاة عليه، كذلك فإن ما انفرد به في إعراب المضاف إلى ياء المتكلم في حال الجر بالكسرة الظاهرة هو الصحيح –من وجهة نظري – لأن الأخذ برأيه في هذه المسألة فيه يسر، وبعد عن التكلف . أما ما ذهب إليه الجرجاني وابن الخشاب وغيرهما وما ذكره كذلك ابن جني فضعفه واضح .

المسألة العاشرة: إعراب يومئذ .

للنحاة في إعراب إذ في كلمة " يومئذ" قولان:

أولهما : أن الكسرة في "إذٍ" كسرة بناء، وبه قال جمهور النحاة وعامتهم .

ثانيهما: أن الكسرة كسرة إعراب، وإليه ذهب الأخفش ؛ لأن البناء عنده كان ناشئا من إضافتها إلى الجملة، فلما زالت من اللفظ عاد الإعراب إلى "إذ"؛ لأنه الأصل .[4]

واختار ابن مالك مذهب الجمهور، واعترض على قول الأخفش، وذكر أنه باطل، ويبطل ماذهب إليه –كما قال– أدلة:

أولها:أن من العرب من يفتح الدال فيقول" فيومئذَ "، ولو كانت الكسرة إعرابية لم تغن عنها الفتحة ".[5]

الثاني : " أن المضاف إلى"إذ " قد يفتح في موضع الجر والرفع، ففتحه في موضع الجر كقراءة نافع عن ابن جَمَّاز (ومن خزي

---

[1] –شرح التسهيل : ٢٨٠١٣، وينظر أيضاً في هذه الأدلة في شرح الكافية الشافية : ١٠٠٠١٢ .

[2] –شرح التسهيل : ٢٧٩١٣ .

[3] – ارتشاف الضرب : ١٨٤٧١٤ .

[4] – ينظر في رأيه في معاني القرآن :٤٨٢١٢، شرح الكافية الشافية : ٩٣٩١٢، وهمع الهوامع : ١٧٥١٢.

[5] – شرح التسهيل :٢٥١١٣، وينظر في الهمع :١٧٥١٢ .

يومئذٍ)[١] و (من فزع يومئذٍ) [٢]، (ومن عذاب يومئذٍ) [٣].

وفتحه في موضع الرفع كقول بعض العرب من رواية الفراء [٤] " المضيُّ يومئذٍ بما فيه " [٥] ثم عقب ــ رحمه الله ــ على الشواهد الشواهد التي استدل بها بقوله " فلو كانت كسرة "إذ" إعرابية لم يُبن ما أضيف إليه ؛ لأن سبب بنائه إنما كان للإضافة إلى ما ليس معرباً فبطل ما أفضى إلى القول بإعراب "إذ" .[٦]

أما الدليل الثالث الذي استدل به على بطلان قول الأخفش فهو أن العرب تقول "كان ذلك إذٍ"، بالكسر دون إضافة إلى "إذٍ " .[٧]

ومنه قول الشاعر :

نهيتك عن طِلابِك أم عمروٍ

بعاقبة وأنت إذٍ صحيحُ [٨]

ولو كانت الكسرة إعرابية لم تثبت عند عدم مقتضاها وهو الإضافة ".[٩]

وما ذهب إليه ابن مالك في جعل كسرة "إذٍ " في كلمة " يومئذ " كسرة بناء هو الصواب ؛ وذلك لإجماع جمهور النحاة عليه ؛ وللأدلة السماعية الكثيرة التي أوردها في رده على الأخفش، وبطلان رأيه .

*****

المسألة الحادية عشر : إضافة اسم الزمان " المثنى" إلى الجمل .

أسماء الزمان المبهمة التي تكون بمعنى " إذ " مثل : " يوم، حين، زمن " تجوز إضافتها إلى ما يضاف إليه "إذ"، أي : إلى الجملة الاسمية نحو : سافر زيد يومَ والدهُ مريضٌ، وإلى الجملة الفعلية نحو : سافر زيد يومَ سافر عمه، وإلى المفرد سافر زيدٌ يومَ سَفَرِ عمهِ .

أما إذا كان الظرف محدوداً، وزال عنه الإبهام نحو : " يومان "، ليلتان فإنه لا تجوز إضافته إلى الجمل نحو : سافر زيد يومي سافر بكر وعمر .

وهذا ما ذهب إليه عامة النحاة، وخالفهم ابن كيسان، فقد أجاز إضافة المثنى إلى الجملة، جاء ذلك في قوله :" من قال أعجبني يوم زرتني، ففتح، قال في التثنيه : أعجبني يوما زرتني " [١٠]، واختار ابن مالك مذهب

---

[١] – سورة هود ٦٦، ينظر في هذه القراءة في : الحجة ٤٠٢\١٣ .

[٢] – النمل ٨٩، ينظر في هذه القراءة في : الحجة ٤٠٢،٢٤٧\١٣.

[٣] – المعارج ١١، ينظر في هذه القراءة في : الحجة ٤٠٢\١٣.

[٤] – معاني القرآن : ٦٢٣\١١ .

[٥] – شرح التسهيل : ١٥٢\١٣ .

[٦] – شرح التهسيل : ٢٥١\١٣ .

[٧] – شرح التهسيل : ٢٥١\١٣ .

[٨] شرح التهسيل : ٢٥١\١٣، والشاهد لأبي ذؤيب الهذلي ينظر فيه في ديوان الهذليين شرح أشعار الهذليين ١٧٠\١١، التذييل ٣٧\١٢، وشرح الكافية والشافية ٩٤٠\١٢ .

[٩] – شرح التسهيل : ٢٥٠\١٣ .

[١٠] –شرح الكافية الشافية : ٢٤٩\١٢، ٣٤٩، وينظر في رأيه في ارتشاف الضرب : ١٨٢٥\١٤، التذييل والتكميل : ٩٥\١١٢، وتوضيح المقاصد والمسالك : ٢٦٥\١٢، والمساعد على تسهيل الفوائد : ٤٥٣\١٢.

الجمهور مبيناً سبب منع إضافة المثنى إلى الجمل بقوله: "تضاف أسماء الزمان المبهمة غير المحدودة إلى الجمل ...كـــ حين، ومدة، ووقت، وزمان ... ولا يضاف إليها "يومان، ولا ليلتان، ولا أسبوع، ولا شهر ؛ لأن أصل المضافات إلى الجمل " إذ و إذا " فأجرى مجراهما من اسماء الزمان ما ساواهما في الإبهام أو قاربهما، لا ما باينهما [١] من أسماء أسماء الزمان كيومين" [٢] .

واعترض على ابن كيسان مبيناً ضعف مذهبه بقوله : " وأجاز ابن كيسان إضافة "يومي " إلى الجملة، والصحيح منع ذلك".[٣]

وما اعترض به ابن مالك على ابن كيسان هو الأرجح والأصوب ؛ وذلك للأدلة التالية:

١- لم يرد في السماع شاهد واحد من قراءة قرآنية، أو حديث شريف، أو من كلام العرب شعرهم ونثرهم ما يستدل به على جواز إضافة " يومين " وما هو في حكمه إلى الجملة الاسمية أو الفعلية، وقد كان هذا دليلاً قوياً اعتمد عليه ابن مالك في رده قول ابن كيسان وتضعيفه، يظهر ذلك في تعقيبه على ابن كيسان : " والصحيح منع ذلك لعدم السماع .[٤] [٤].

٢- إن اسم الزمان " يومين" مخالفٌ لـــ "إذ وإذا " بدلالته على العدد صريحاً " [٥] فقد زال عنه الإبهام خلافاً لـــ " وقت، زمن، يوم " وغيرها من أسماء الزمان المبهمة .

٣- ذكر السهيلي بعض الأدلة العقلية على ضعف رأي ابن كيسان في هذه المسألة، منها قوله : "

إن الحدث إنما يقع مضافاً للظرف الذي هو وقتٌ له، فلا معنى لذكر وقت آخر، ووجهٌ آخر أن الجملة المضاف إليها هي نعت للظرف في المعنى، فقولك : يومَ قام زيد كقولك : يومٌ قام زيد فيه، في المعنى، والفعل لا تدخله التثنية، فلا يصح أن يضاف إليه" الإثنان "، كما لا يصح أن ينعت الاثنان بالواحد ".[٦]

******

---

[١] – أي : خالفهما .

[٢] –شرح التسهيل : ٢٥٢١٣، ٢٥٣، ٢٥٤ .

[٣] –شرح التسهيل : ١٣ ٢٥٤ .

[٤] –شرح التسهيل : ٢٥٤١٣ .

[٥] – شرح التسهيل : ٢٥٤١٣ .

[٦] – نتائج الفكر : ٩٦ .

المسألة الثانية عشرة : الفصل بين المضاف المصدر والمضاف إليه بالمفعول.

تعددت مذاهب النحاة في مسألة الفصل بين المضاف المصدر والمضاف إليه بالمفعول ويمكن إجمالها في مذهبين اثنين :

أولهما : أن هذا النوع من الفصل خاص بالضرورة الشعرية، ولا يجوز عند البصريين[١]، وما ورد في قوله تعالى (وكذلك زَين لكثير من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤُهم) [٢]على قراءة ابن عامر[٣] "زُين" "ورفع "قتلُ"، ونصب "أولادَهم " وجر "شركائِهم"، فمؤول [٤]، أو موصوف باللحن [٥]، والضعف[٦]، وقال صاحب الكشاف " الفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً كما سُمِجَ ورد ــ زجَّ القلوصَ ــ أي مزاده، فكيف به في الكلام المنثور ؟ فكيف به في القرآن المعجز ؟[٧] " .

الثاني: أجاز الكوفيون الفصل بين المضاف المصدر والمضاف إليه بمفعول المضاف، واستدلوا على ذلك بقراءة ابن عامر السبعية، وتبعهم في ذلك نحاة كثيرون[٨]، واختاره ابن مالك، واستدل على الجواز بدليلي السماع والقياس، ومن السماع قراءة ابن عامر السابقة، وقد دافع عنها معترضاً على النحاة الذين رفضوا الاحتجاج بها، ووصفوها بتلك الأوصاف بقوله :

" تقدم أن الفصل بمعمول المضاف جدير بأن يكون جائزاً في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار، واستدللت على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم :"هل أنتم تاركو – لي ــ صاحبي "[٩]، وقول بعض العرب:" تركُ ــ

---

(١) –التبصرة والتذكرة :٢٨٧\١، وشرح الأشموني على حاشية الصبان : ٤١٦\٢ .

(٢) – الأنعام :١٣٧ .

(٣) – ينظر في قراءة ابن عامر السبعية في الحجة : ٢١٤\٢،البحر المحيط :٢٣٠\٤، والنشر في القراءات العشر : ٢٧٣\٢، والجامع لأحكام القرآن :٦٠\٧ .

(٤) –وذلك على تقدير مضاف إليه محذوف، لقوله تعالى (قتل) وإضمار المضاف في قوله تعالى (شركائهم)، وقد قاسوا الآية الكريمة على قوله تعالى (والله يريد الآخرة) في قراءة من قرأ بكسر التاء، والتقدير : عرض الآخرة .

(٥) –وإليه ذهب أبو علي الفارسي في الحجة:٢١٤\٢.

(٦) – وبه قال مكي بن أبي طالب : ينظر في الكشف :٤٥٤\١، وابن الأنباري في : البيان في غريب إعراب القرآن :٣٤٣\١ .

(٧) –الكشاف : ٥٤\٢،وأشار إلى قول الشاعر :فزججتها بمزجة زجَّ القلوصَ أبي مزاده.

(٨) –منهم : أبو حيان في البحر المحيط :٢٣٠\٤، والتذييل والتكميل : ١٥٠\١٢، وابن هشام الأنصاري في المساعد على شرح التسهيل : ٣٧٢\٢، وابن عقيل في شرح الألفية : ٨٢\٢، والأشموني في شرحه على حاشية الصبان : ٤١٧\٢، والسيوطي في همع الهوامع : ٥٢٣\٢، والشهاب في حاشيته : ١٢٨\٤، والعلامة الصاوي في حاشيته : ٤٩\٢ .

(٩) – صحيح البخاري: باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم، "لو كنت متخذاً أبا بكر خليلاً "رواه البخاري ومسلم، وينظر في مختصر صحيح البخاري:٣٤٠،ومختصر صحيح مسلم:٤٣٠.

يوماً ــ نفسِك وهواها سعيٌ لها في رداها "[1] وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر (وكذلك زُين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم)، لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوة إلى موثوق بعربيته، قبل العلم بأنه من كبار التابعين ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة، كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن، ويكفيه شاهداً على ما وصفته أن أحد شيوخه الذين عول عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان ــ رضي الله عنه ".[2]

كذلك استدل ابن مالك على جواز الفصل بمفعول المضاف المصدر بشواهد شعرية كثيرة[3]، منها على سبيل المثال قول الشاعر: الشاعر:

عَتَوا إذ أجبناهم إلى السلم رأفةً
فسقناهم سوقَ ــ البُغاثَ- الأَجَادلِ[4]

حيث فصل الشاعر بين المضاف "سوقَ" والمضاف إليه "الأجادلِ" بقوله "البغاثَ" وهو مفعول المصدر المضاف .

أما دليل القياس فأشار إليه بقوله :" وتجويز ما قرأ به ابن عامر في قياس النحو قوي ... وحسن ذلك ثلاثة أمور :

أحدها : كون الفاصل فضلة، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به، الثاني : كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف، الثالث : كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه، مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله ؛ لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيرا، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية فَحُكم بجوازه".[5]

وما اختاره ابن مالك، واعترض به على النحاة الذين لم يجيزوا الفصل، ووصفوا قراءة ابن عامر السبعية بالضعف أو البعد أو اللحن، هو الصحيح، وذلك للأدلة السابقة التي ذكرها، وأطال الحديث عنها في كتابه " شرح التسهيل " وقد أيده في دفاعه عن قراءة ابن عامر علماء كثيرون [6]، منهم أبو حيان ويظهر ذلك في قوله مدافعا عن قراءة ابن عامر :" و أما من صرح بأنها غلط فهو قدح في التواتر، وإنما أضيفت هذه القراءة إلى ابن عامر على سبيل الاشتهار، بل جميع القراءات

---

(1) – ينظر في هذا القول في : أوضح المسالك :٢٢٧\٢، شرح ابن عقيل :٨٢\٢، همع الهوامع : ٥٢٣\٢، شرح الأشموني : ٤١٧\٢ .

(2) – شرح التسهيل : ٢٧٧،٢٧٦\٣.

(3) – ينظر في شرح التسهيل مفصلاً في : ٢٧٨،٢٧٧\٣.

(4) –شرح التسهيل :٢٧٨\٣، عتوا : أي أفسدوا، والبغاث : طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد، والأجادل : جمع أجدل، وهو الصقر وينظر في الشاهد في : التذييل والتكميل : ١٤٩\١٢، وشرح الأشموني : ٤١٧\٢.

(5) –شرح التسهيل : ٢٧٧\٣، وينظر أيضاً في قول ابن مالك في دفاعه عن هذه القراءة في شرح الكافية : ٩٨٢،٩٨١\٣ .

(6) – ينظر في النشر : ابن الجزري : ٢٦٤\٢، والبحر المحيط : ٢٣٠\٤، والجامع لأحكام القرآن : ٦٠\٧، والانتصاف : ٥٤\٢ .

السبعية متواترة، فعلى كل قراءة منها جمعٌ لا يمكن تواطؤهم على الكذب"[١]

وقال الشاطبي :

" فلايُسمع قول مَنْ قال بتخطئة ابن عامر، والغض منه بأنه اتبع رأيه، وترك الرواية، وأن تلك القراءة لحن وغير جارية على أصول كلام العرب ؛ فإن هذا القول تخرص عليه، وعدم توفية لحق الإمامة والتقدم والعدالة ولقاء الصحابة والأخذ عنهم ... وأيضاً فهو ممن اتفق الجم الغفير على اتباعه الأثر، وعدم أخذه بالرأي كسائر السبعة وغيرهم، ممن اشتهر بنبذ الرأي، واتباع السند في القراءة".[٢]

ومن العلماء الذين دافعوا عن هذه القراءة القشيري، ويظهر ذلك في قوله : "قال قوم هذا قبيح، وهذا محال ؛ لأنه إذا ثبتت القراءة بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو الفصيح لا القبيح . [٣]

****

المبحث الثاني: منهج ابن مالك في اعتراضاته على النحاة .

هذه لمحة مختصرة فيها إشارة إلى أهم معالم منهج ابن مالك في اعتراضاته على النحاة في باب الإضافة، ويمكن إجمالها فيما يأتي :

المسألة الأولى :الأصول التي اعتمد عليها ابن مالك في اعتراضاته .

من أهم الأصول التي اعتمد عليها ابن مالك في اعتراضاته و اختياراته وترجيحاته النحوية : السماع، –والسماع كما قال النحاة– هو " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، ويشمل : كلام الله تعالى، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب ".[٤]

ففيما يتصل باستدلاله بكلام الله تعالى فإن ابن مالك كان حافظاً لكتاب الله، وإماما في القراءات، وعالماً بها، ومشتغلا بتعليمها وإقرائها، نظم فيها قصيدة بديعة عَدَّها علماء القراءات في منزلة الشاطبية، ولهذا فقد أكثر ــ رحمه الله ــ من الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات على اختلاف درجاتها، سبعية أو فيما فوقها كما ظهر ذلك لدى حديثي عن المسائل النحوية السابقة .

ويكفي شاهداً على ذلك قوله وهو يتحدث عن جواز الفصل بالمفعول بين المضاف المصدر والمضاف إليه :" وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر رضي الله عنه :(وكذلك زُين لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم

---

[١] – التذييل والتكميل : ١١٢،١٥٠.

[٢] –شرح المقاصد الشافية :١٤ ١٧٨،١٧٩ .

[٣] – الجامع لأحكام القرآن : ١٧،٦٠.

[٤] –الاقتراح في النحو : ١٥٢.

شركائِهم) لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوة إلى موثوق بعربيته ...".[١]

وكان ابن مالك كما قال العلماء الذين ترجموا له "آية في الحديث " [٢]، ولهذا فإنه جعل الاستشهاد بالحديث النبوي أصلاً من الأصول النحوية في ترجيحاته واختياراته، من ذلك أنه أجاز إثبات الميم في كلمة "فم" إذا أضيفت، واستدل على ذلك بقول الرسول صلى الله عليه وسلم " لخلوف فم الصائم ..."، ثم عقب عليه بقوله :" وهذا يدل على قلة من زعم عدم ثبوت الميم مع الإضافة".[٣]

كذلك فإنه أكثر من الاستدلال بالشعر العربي في معظم المسائل التي ذكرتها، من ذلك أنه استشهد بسبعة شواهد شعرية في مسألة بناء الظرف "يوم" [٤]، وبستة شواهد شعرية أخرى " في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه[٥] .

ومن الأصول التي اعتمد عليها ابن مالك دليل القياس والعقل، وقد أكثر منه في اعتراضاته على النحويين، وجعله الدليل الثاني بعد السماع في تصويب وتصحيح ما يراه في المسألة النحوية[٦]، من ذلك أنه أجاز بناء "يوم " إذا أضيف إلى جملة فعلية مصدرة بفعل مضارع، واستدل على ذلك بقوله :" لصحة الدلالة على ذلك نقلاً وعقلاً "[٧]، ثم أخذ يتحدث عن الدليل العقلي مفصلاً .[٨]

وقال لدى حديثه عن مسألة جواز الفصل بالمفعول بين المضاف المصدر والمضاف إليه:" وتجويز ما قرأ به ابن عامر في قياس النحو قوي "، ثم أطال الحديث عن هذا الدليل[٩].

---

(١) – شرح التسهيل : ٢٧٦\١٣، ٢٧٧.

(٢) –ينظر في فوات الوفيات : ٢٧٧\٢، ونفح الطيب : ٢٦٣\٧ .

(٣) –شرح التسهيل: ٢٨٥\١٣.

(٤) –شرح التسهيل:٢٥٧\١٣، ٢٥٦.

(٥) – شرح التسهيل:٢٧٨\١٣، ٢٧٧.

(٦) – ينظر في صفحة :

(٧) – ينظر في شرح التسهيل : ٢٥٧\١٣.

(٨) – شرح التسهيل : ٢٧٧\١٣.

(٩) –ينظر في شرح التسهيل : ٢٧٧\١٣ .

المسألة الثانية : المعالم البارزة لمنهج ابن مالك في اعتراضاته .

أما المعالم البارزة لمنهج ابن مالك في اعتراضاته على النحاة في باب الإضافة فأجملها فيما يأتي :

١- لابن مالك شخصية علمية نحوية مستقلة، فهو لا ينتسب إلى مدرسة نحوية معينة، ولا يتعصب لمذهب نحوي ضد مذهب نحوي آخر، ويظهر ذلك واضحاً لدى حديثه عن المسائل النحوية التي اعترض فيها على النحاة، فهو يعرض مفصلاً آراءهم، ويردها في ضوء ما عنده من أدلة سماعية أو قياسية عقلية، واصفا إياها حيناً بالضعف[١]، وحيناً آخر بالمنع[٢]، وتارة بأنه باطل[٣]، وتارة آخرى بالتكلف[٤]، وإن كان أصحابها من أعلام النحو كسيبويه، والكسائي، وابن السراج، وابن الدهان، والفراء، وابن جني، والفارسي والجرجاني وغيرهم .

٢- في ضوء ماسبق ذكره في صفحات هذا البحث يتبين أن ابن مالك ــ رحمه الله ــ كان يوقر العلماء النحاة، وينزلهم منازلهم التي يستحقونها من التكريم والاحترام والتبجيل مع أنه يصف أقوالهم- كما مضى ذكره ــ بالضعف والتكلف والخطأ ومخالفة السماع، ويظهر ذلك في أمور منها :

أنه كان ــ رحمه الله- عف اللسان، بعيداً عن الإساءة إلى أحدهم بكلمة سيئة، أو لفظة نابية، أو رد عليه بأسلوب فيه شدة وغلظة ؛ وتفسير ذلك من وجهة نظري أنه كان كثير العبادة، صاحب دين متين، وتقوى راسخة، وعفة وحياء، ومكارم الأخلاق هذه تثمر قلباً سليماً لا يحمل صاحبه غلاً لمن ينتقده أو يعترض عليه، وتثمر كذلك تواضعا جما لا يعرف من تحلى به عجبا في نفسه، أو اعتداداً برأيه، أو يجعله متعالياً على مَنْ سبقه من العلماء النحاة، والتقوى الراسخة التي عرف بها ابن مالك تثمر أيضاً أمانة جعلته يتحرى الدقة في فيما ينسبه إلى النحاة من أقوال وآراء، بعيداً عن التقول عليهم بقول لم يقولوه وهكذا كان ابن مالك ــ رحمه الله .

٣- ومن السمات البارزة لمنهجه أنه لم يكن "يُعْورُ المذهب "[٥]، فقد جاء أسلوبه في عرضه للمسائل النحوية سهلاً واضحاً، ليس فيه جفاف أو تعقيد أو غموض، فالباحث النحوي لا يجد صعوبة في فهم الآراء والأقوال التي وردت في "شرح التسهيل" عموماً وفي المسائل التي اعترض فيها على النحاة في باب الإضافة .

وهذا اليسر والوضوح الذي اشتهر به ابن مالك في درسه النحوي والصرفي عموماً سببه فيما يبدو لي أنه كان ذا ثقافة مسستقاة من القرآن الكريم والحديث الشريف، واشتهر

---

(١) -شرح التسهيل:١٣\٢٢٨، ٢٧٣.

(٢) -شرح التسهيل :١٣\٢٥٤.

(٣) -شرح التسهيل:١٣\٢٨٠.

(٤) -شرح التسهيل : ١٣\٢٣٠، ٢٧٩.

(٥) – هذا كلام ابن جني عن أبي علي الفارسي الذي عرف أسلوبه بالغموض والإبهام .

بحفظه الغزير لكلام العرب شعرهم ونثرهم، وهذه الثقافة جعلته نحوياً أديباً، ارتقى بها إلى منازل النحاة الأدباء الذين عرفهم تراثنا النحوي التليد كابن جني والجرجاني وابن الشجري وغيرهم .

****

الخاتمة

إنني إذ أحمد الله تعالى الذي وفقني لإتمام هذا البحث أسجل في خاتمته أهم النتائج التي توصلت إليها، ويمكن ذكرها فيما يأتي :

١- أثبت البحث أن ابن مالك تفرد في مسألتين من المسائل التي اعترض فيها على النحاة في باب الإضافة، وهما :

الأولى: في تسميته إضافة الموصوف إلى المصدر إضافة شبيهة بالمحضة خلافاً للنحاة الذين جعلوا الإضافة محصورة في قسمين : هما الإضافة المحضة، والإضافة غير المحضة .

الثانية : في إعرابه الاسم المضاف إلى ياء المتكلم في حال الجر بالكسرة الظاهرة خلافاً للنحاة الذين أعربوه بالكسرة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم .

٢- إن ما أخذه ابن مالك على النحاة واعترض به عليهم في باب الإضافة كان مسبوقاً فيه بالنحاة الذين جاءوا قبله من البصريين والكوفيين وغيرهم سوى في مسألتين اثنتين تفرد بهما كما مضت الإشارة إليهما في الفقرة السابقة الأولى .

٣- لقد أوجدت اختيارات ابن مالك وترجيحاته واعتراضاته حركة علمية نحوية كبيرة عند النحاة الذين جاءوا من بعده، وهذا البحث مثال على ذلك، فمن مؤيد له في كثير من الأحيان، كالمرادي وابن عقيل، وأصحاب الشروح والحواشي كالأزهري والمكودي والأشموني والصبان وغيرهم، ومن معارض له في أحيان كثيرة كأبي حيان والشاطبي

وغيرهما، وهذه الحركة العلمية النحوية النشطة أثرت تراثنا النحوي ثراء كبيراً، وأكدت على مبدأ حرية الرأي والنقد، ذلك المبدأ الكريم الذي أرسى دعائمه ديننا الحنيف، ومارسه علماؤنا رحمهم الله سلفاً وخلفاً فيما كتبوه وصنفوه في العلوم الشرعية واللغوية، وذلك في ضوء المحافظة على الأصول التي قامت عليها تلك العلوم، والمحافظة كذلك في الغالب الأعم على عفة اللسان، وسلامة الصدر، وتحري الحق والصواب، وهذ البحث ماهو إلا مثال تطبيقي على ذلك.

١- إن النسخة المحققة التي اعتمدت عليها في كتابة هذا البحث هي النسخة[١] التي حققها الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، وقد وجدت في باب الإضافة في بعض المواضع أسقاطاً وتصحيفات يستوجب من الباحثين النحويين ألا يتعجلوا في إصدار الأحكام النحوية في ضوء ما يقتبسونه من الكتاب المحقق إلا بعد مقارنته بنصوص أخرى محققة وردت في كتب أخرى محققة مثل في كتاب " التذييل والتكميل " في شرح كتاب التسهيل" لأبي حيان، وقام بتحقيقه الدكتور حسن هنداوي[٢] أ و غيره من النسخ المحققة، وقد أشرت في صفحات البحث بالإشارة إلى تلك المواضع بشيء من التفصيل.

ختاماً أسأل الله تعالى أن يجعلنا سعاة لخدمة هذه اللغة الشريفة لغة القرآن الكريم الخالدة، وأن يرحم علماءنا رحمة واسعة لما بذلوه من جهود كبيرة في بناء هذا الصرح العظيم، صرح العلوم اللغوية عموماً وعلم النحو خصوصاً على مدى مئات من السنين، وما أبرئ نفسي من العثرة والزلة، ولا أستغني عن أي نصح أو توجيه وإرشاد، وفوق كل ذي علم عليم، والحمدلله أولاً وآخراً، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

****

(١) – مما لا شك فيه أن الأستاذين الكريمين بذلا جهداً كبيراً في العناية بإخراج النص، ولكن كأي جهد بشري قد يعتريه سهو ونقص وخطأ .

(٢) – ولا أزعم أن هذه النسخة المحققة خالية تماماً من السقط أو التصحيف أو التحريف، إذ العصمة لكلام الله تعالى في القرآن العظيم، وللرسول صلى الله عليه وسلم في حديثه الشريف .

*

المصادر والمراجع*

١- ارتشاف الضرب : أبو حيان الأندلسي، تحقيق : د- رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨ه.

٢- إعراب القرآن :أبو جعفر النحاس، تحقيق : غازي زاهد، طبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧ه.

٣- الاقتراح في أصول النحو وجدله : السيوطي، تحقيق : د- محمود الفجال، مطبعة الثغر، ط١، ١٤٠٩ه.

٤- أمالي ابن الشجري : دار المعرفة، بيروت، بدون.

٥- إملاء مامن به الرحمن : الكعبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٩ه.

٦- الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال أحمد الاسكندري، دار المعرفة، بيروت، بدون.

٧- البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي، مطابع النصر الحديثة، الرياض، بدون.

٨- البغداديات : أبو علي الفارسي، دراسة وتحقيق صلاح الدين السنكاوي، بغداد، ١٩٨٣م.

٩- التبصرة والتذكرة : الصيمري، تحقيق : د-فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤٠٢ه.

١٠- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، حققه : د- حسن هنداوي، دار كنوز إشبيليا، الرياض، ط١ ن ١٤٣٥ه.

١١- توضيح المقاصد والمسالك : المرادي، تحقيق : د- عبدالرحمن سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط٢.

١٢- الجامع لأحكام القرآن : القرطبي، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧ه.

١٣- حاشية الجمل : الجمل، البابي الحلبي، بدون .

١٤- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي : دار صادر، بيروت، بدون.

١٥- حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، المكتبة التجارية، الكبرى، ١٣٥٣ ه.

١٦- الحجة للقراء السبعة : أبو علي الفارسي، وضع حواشيه وعلق عليه : كامل الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢١ ه.

١٧- الخصائص : ابن جني، تحقيق : عبدالحكيم بن محمد، الكتبة التوفيقية، مصر، بدون.

١٨- ديوان أبي دؤاد الإيادي : نشره جوستاف جرونياوم، ضمن دراسات في الأدب العربي، ترجمة الدكتور إحسان عباس، بيروت، ١٩٥٩م.

١٩- ديوان حسان بن ثابت، دار صادر، بيروت، ١٣٨١ه.

٢٠- ديوان رؤبة بن العجاج : مجموع أشعار العرب، تصحيح : وليم بن الورد، ليبزج، ١٩٠٣م.

٢١- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر بيروت، ١٣٧٠ه.

٢٢- ديوان الهذليين : صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق : عبدالستار فراج، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٥م.
٢٣- سنن الترمذي : تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .
٢٤- شرح الأشموني على حاشية الصبان : تحقيق :محمود محمد بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط١، ١٤٢٣ه.
٢٥- شرح ألفية ابن مالك : ابن الناظم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٤ه.
٢٦- شرح التسهيل : ابن مالك، تحقيق : د- عبدالرحمن السيد، ود- محمد يدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، بدون.
٢٧- شرح شذور الذهب : ابن هشام الأنصاري، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط٨، ١٣٨٠ه.
٢٨- شرح كافية ابن الحاجب، الرضي، تحقيق: د- إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ه.
٢٩- شرح عيون الإعراب : أبو الحسن المجاشعي، تحقيق : حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٦ه.
٣٠- شرح اللمع : ابن برهان العكبري، حققه : د- فائز فارس، الكويت، ١٤٠٥ه.
٣١- فوات الوفيات : ابن شاكر، طبع بولاق، القاهرة، ١٢٩٩ه.
٣٢- الفائق في غريب الحديث والأثر : الزمخشري، تحقيق : علي البجاوي ومحمد أ بو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت .
٣٣- قطر الندى وبل الصدى : ابن هشام الأنصاري، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط١١، ١٣٨٣ه.
٣٤- الكشاف عن حقائق التنزيل : الزمخشري، دار المعرفة، بيروت، بدون.
٣٥- الكواكب الدرية : محمد الأهدل، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون.
٣٦- نتائج الفكر في النحو : السهيلي، حققه وعلق عليه : عادل عبدالموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢ ه.
٣٧- مجالس ثعلب : شرح وتحقيق : عبدالسلام هارون، القاهرة، ١٩٨٧ م.
٣٨- مجمع الأمثال : الميداني، حققه : محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة المحمدية، مصر، ١٣٧٤ ه.
٣٩- مختصر صحيح البخاري : حققه : د- مصطفى البغا، اليمامة للطباعة، دمشق، ط٣، ١٤٠٨ه.
٤٠- مختصر صحيح مسلم : تحقيق : الشيخ الألباني، المكتب الإسلامي، دمشق، ط٢، ١٣٩٣ه.
٤١- المرتجل : ابن الخشاب، تحقيق : علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢ ه.

٤٢- المساعد على تسهيل الفوائد : ابن عقيل، تحقيق : د-محمد كامل بركات، نشر مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ.
٤٣- المسائل العضديات : أبو علي الفارسي، تحقيق الشيخ الراشد، دمشق، ١٩٨٦م.
٤٤- المسائل البصريات : أبو علي الفارسي، تحقيق ودراسة : د- محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، مصر، ط١، ١٤٠٥هـ.
٤٥- مشكل إعراب القرآن : مكي بن أبي طالب، دراسة وتحقيق : حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الإعلام العراقية .
٤٦- معاني القرآن : الفراء، عالم الكتب، بيروت، بدون.
٤٧- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام الأنصاري، تحقيق : د- مازن المبارك وزميله، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧٩م.
٤٨- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : الشاطبي، تحقيق : د- عبدالرحمن العثيمين، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ.
٤٩- المقتصد في شرح الإيضاح : عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق : د- كاظم بحر المرجان، بغداد، ١٩٨٢ م.
٥٠- الموضح في وجوه القراءات وعللها : ابن أبي مريم، تحقيق ودراسة : عمر الكبيسي، طبع : الجماعة الخيرية لحفظ القرآن الكريم، جدة، ط١، ١٤١٤هـ.
٥١- همع الهوامع شرح جمع الجوامع : السيوطي، تحقيق : د- عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، بدون.

الفهرس

المقدمة	١٨٥
المبحث الأول:	١٨٦
المسألة الأولى: إضافة المصدر إضافة محضة.	١٨٦
المسألة الثانية : هل تكون الإضافة بمعنى "في"؟	١٨٨
المسألة الثالثة : تقديم معمول المضاف إليه على المضاف.	١٩١
المسألة الرابعة: كلمة "كل" من الأسماء التي تلزمها الإضافة .	١٩٢
المسألة الخامسة : حذف الميم من كلمة "فم" عند الإضافة.	١٩٥
المسألة السادسة : حذف المضاف .	١٩٧
المسألة السابعة : إضافة الظرف إلى الفعل المضارع .	١٩٩
المسألة الثامنة : إضافة الموصوف إلى الصفة .	٢٠٢
المسألة التاسعة : إضافة الاسم المفرد إلى ياء المتكلم .	٢٠٥
المسألة العاشرة: إعراب "يومئذ" .	٢٠٦
المسألة الحادية عشرة: إضافة اسم الزمان "المثنى " إلى الجمل.	٢٠٧
المسألة الثانية عشرة: الفصل بين المضاف المصدر والمضاف إليه بالمفعول.	٢٠٩
المبحث الثاني : منهج ابن مالك في اعتراضاته على النحاة :	٢١١
المسألة الأولى : الأصول التي اعتمد عليها ابن مالك في اعتراضاته .	٢١١
المسألة الثانية : المعالم البارزة لمنهج ابن مالك في اعتراضاته .	٢١٣
الخاتمة .	٢١٤
المصادر والمراجع .	٢١٦
الفهرس .	٢١٩

****